البيئة التنافسية للقطاع المصرفي الأردني

إعـــداد

عـــلا محمــد علــي حلـــح

المشرف

الاستاذ الدكتور بشـــــير خليفة الزعبـــــي

المشرف المشارك

الدكتور إدريـــــس محمـــد الجــــــــراح

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاعمال الدولية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

كانون ثاني، 2010

الجامعة الأردنية

نمـــــوذج تفويـــــض

أفوض الجامعة الأردنية بتزويد نسخ من أطروحتـــي للمكتبـــات أو المؤســـسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

التـــوقيــــــع:

التـــاريـــخ:

قــــرار لجنـــة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها "**البيئة التنافسية للقطاع المصرفي الأردنـــي**" وأجيزت بتاريخ ١٣ / ١ / ٢٠١٠ م.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيـــــع
الدكتور بشير الزعبي، مشرفا رئيسيا أستاذ دكتور – اقتصاد اداري وقياسي	....
الدكتور إدريس الجراح، مشرفا مشاركا أستاذ مشارك – التمويل	....
الدكتور وديع شرائحة، عضوا أستاذ دكتور – التنمية الاقتصادية	....
الدكتورة بثينة المحتسب، عضوا أستاذ مشارك – تجارة دولية	....
الدكتور بشير أحمد عبد الرزاق، عضوا استاذ دكتور – اقتصاد قياسي / جامعة مؤتة	....

الإهـــــــــداء

أهدي رسالتي هذه إلى رفيقة دربي .... أمي الحبيبة

وإلى الجندي المجهول الذي أمدني بالدعم

البــاحثـــة

شكـــــر وتقديـــــر

أتوجه بشكري إلى الله الذي منَّ عليَّ باستكمال دراستي وزادني منة وفضل بأن جند لي من خيرة عباده للإشراف على رسالتي.

وأشكر اللجنة الكرام بتكرمهم وتفضلهم لمناقشة رسالتي المتواضعة.

البـــاحثـــــة

فهرس المحتويات

الموضـــــوع	رقم الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
فهرس المحتويات	هـــ
قائمة الجداول	ز
قائمة الملاحق	ط
قائمة الأشكال	ح
الملخص باللغة العربية	ي
الفصــل الأول: الإطار النظري	
1.1 المقدمة	1
2.1. مشكلة الدراسة وأسئلتها	3
3.1. فرضية الدراسة	4
4.1. أهمية الدراسة	4
5.1. منهجية البحث	5
6.1. مصادر البيانات	5
7.1. التعريفات الإجرائية	5
8.1. مجتمع الدراسة	6
9.1. الإطار النظري للدراسة	7
10.1. محددات الدراسة	13
11.1. الدراسات السابقة	13
12.1. ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة	20
الفصــل الثاني: الدور الحكومي في دعم تنافسية القطاع المصرفي	
1.2. المقدمة	21
2.2. الإجراءات التي تقدمت بها الحكومة بهدف دعم البيئة التنافسية للاقتــصاد عموماً.	22
3.2. الإجراءات التي تقدم بها البنك المركزي لدعم البيئـــة التنافــسية للقطـــاع المصرفي.	23
4.2. التغيرات التي طرأت على أدوات السياسة النقدية خـــلال الفتـــرة 2003-2007 وأثرها على القطاع المصرفي..............................	29
1.4.2. سياسة التحكم بنسبة الاحتياطي النقدي للمصارف..................	29
2.4.2. التطور الحاصل على أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقديـــة للبنـــك	30

المركزي..	
الخلاصة	33
الفصـــل الثالث: تحليل البيئة التنافسية للقطاع المصرفي الأردني	
1.3. المقدمة	35
2.3. تحليل تنافسية البيئة المصرفية الأردنية...............................	35
1.2.3. تحليل تنافسية عوامل الإنتاج..	35
2.2.3. تحليل التركيبة التنظيمية والإستراتيجية للقطاع المصرفي الأردني فـــي ظل المنافسة القائمة	38
3.2.3.التطور الحاصل على سوق الطلب المصرفي..................................	48
4.2.3. التطور الحاصل في الصناعات الداعمة للقطاع المصرفي...............	49
الخلاصة	51
الفصـــل الرابع: النتائج والتوصيات	
1.4. النتائج	52
2.4. التوصيات..	54
قائمة المصادر والمراجع	
أولا: المراجع العربية	56
ثانيا: المراجع الأجنبية	58
الملاحق	61
الملخص باللغة الإنجليزية	90

قائمة الجداول

الرقم	الجدول	رقم الصفحة
1	جدول رقم (1-2) أهم الإجراءات التطويرية التي أجراها البنك المركزي على العمل المصرفي	26

قائمة الأشكال

الرقم	الجدول	رقم الصفحة
1	شكل (1): مخطط يبين العوامل المحددة للبيئة التنافسية للقطاع المصرفي	11
2	شكل (2): مخطط تفصيلي للعوامل المحددة للبيئة التنافسية للقطاع المصرفي	12

قائمة الملاحق

الرقم	الجدول	رقم الصفحة
1	ملحـــــــق رقـــــــم (1): جداول الفصل الثاني	61
2	ملحـــــــق رقـــــــم (2): جداول الفصل الثالث	69

البيئة التنافسية للقطاع المصرفي الأردني (2003-2007)

إعـــــداد

علا محمد علي الحلح

المشرف الرئيسي

الاستاذ الدكتور بشير خليفة الزعبي

المشرف المشارك

الدكتــور إدريــس محمــد الجــراح

ملخــــــص

هدفت هذه الدراسة الى تقييم البيئة التنافسية للقطاع المصرفي الاردني لما شهده القطـاع مـن تطور خلال فترة الدراسة.

وقد استندت عملية التقييم على تطبيق نظرية Michael Porter المعروفة باسـم Diamond Theory في منهجيتها البحثية.

قدمت هذه الدراسة تقييما شاملا للبيئة التنافسية للقطاع المصرفي من خلال تقييم شـمل جميـع عناصر النظرية التي تم اعتمادها من خلال تحليل النتائج التي أفرزتها المؤشرات البيئة والمالية ذات العلاقة والتي تم الاعتماد عليها في عملية التقييم. وقد خلـصت الدراسـة إلـى أن البيئـة التنافسية للقطاع المصرفي تتمتع بدرجة تنافسية عالية انعكست على قدرة المـصارف المحليـة العاملة في القطاع من الوقوف أمام المنافسة الخارجية القائمة والتي استجدت خلال الفترة قيـد الدراسة، حيث استطاعت تحقيق حصة مميزة من السوق، وعلى قـدرة القطـاع علـى جـذب استثمارات مباشرة في القطاع من جهة، ومن جهة أخرى أظهرت النتائج قدرة القطـاع علـى تحقيق دور فعال في دعم النمو المستدام في الاقتصاد الأردني عموما.

وهذه النتائج عكستها العوامل التالية:

- التحسن الملحوظ في مؤشرات عوامل الإنتاج الخاصة بالقطاع المصرفي والتي اعتمدتها الدراسة.
- التحسن في مؤشرات التركيب التنظيمي والاستراتيجي للقطاع المصرفي.

- التحسن في مؤشرات سوق الطلب.
- التحسن في مؤشرات القطاعات الداعمة للقطاع المصرفي (قطاع التامين، قطاع الاتصالات والتكنولوجيا وسوق عمان المالي).
- الانعكاس الايجابي للإجراءات التي اعتمدتها الحكومة الأردنية ممثلة بالبنك المركزي الأردني والسياسات الاقتصادية والاستثمارية ذات العلاقة في تطوير البيئة الخاصة بسوق الطلب، الذي انعكس على تحسن مؤشرات سوق الطلب التي تم اعتمادها.
- نمو مساهمة القطاع المصرفي في الدخل القومي الإجمالي، من خلال ازدياد حجم التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص.
- نمو مساهمة القطاع المصرفي في العملية التنموية، من خلال النمو في حجم الإنفاق لدعم المؤسسات التعليمية والبحث العلمي والتدريب المهني من جهة، ومن جهة أخرى ازدياد الإنفاق لتدريب الكوادر المصرفية وتطويرها.

الفصـــل الأول

مشكلة الدراسة واهميتها

1.1. المقــدمـــــة:

عملت الثورة الصناعية التي شهدتها القارة الأوروبية إلى إحداث ثورة في اقتصادات تلك الدول. وقد ظهرت العديد من النظريات الاقتصادية التي قامت بتحديد العناصر الرئيسية والتـــي تسهم في زيادة الإنتاجية للإقتصاد لتحقيق الرفاه الاقتصادي. واستنادا الى أهمية الميزة التنافسية في إحداث الرفاه الإقتصادي من خلال زيادة الإنتاج، فبداية من نظرية Theory of Absolute Advantage لآدم سميث مرورا بنظريـــة Comparative Advantage لديفيـــد ريكـــاردو وصولا لنظرية Diamond لمايكل بورتر، اتجهت جميعها لدراسة أثر عوامل الإنتاج في رفع الكفاءة التنافسية للإقتصادات في سبيل تحقيق الرفاه الإقتصادي.

أهم ما يميز نظرية مايكل بورتر Diamond Theory في تفسير الميزة التنافسية للـــدول بأنها جاءت في حينها بمفهوم جديد للتنافسية، حيث أظهرت أهمية عناصر الإقتـــصاد الجزئـــي والمجسدة بدور الشركات والمؤسسات المدنية، إلى جانب عناصر الإقتصاد الكلي والتي تجسدها السياسات الحكومية في تحقيق النمو المنشود للاقتصاد، في حين جاءت النظريات التي ســـبقتها لتركز على عناصر الاقتصاد الكلي ودور الحكومة في تحقيق هذا الرفاه[(1)].

وفقا لهذه النظرية فالاقتصادات التي تتمتع قطاعاتها ووحداتها الإنتاجية ببيئة تنافسية مميزة هي تلك الإقتصادات التي توفر قدره لهذه القطاعات والوحدات الإنتاجية للمنافـــسة المـــستويين المحلي والدولي، من خلال قدرتها على الوقوف امام المنافسة الخارجية والمحلية فـــي الـــسوق المحلي والسوق الدولي، وذلك من خلال فتح فرص مميزة للإستثمار في الأسواق الخارجيـــة أو الإنتشار الخارجي مما يمنحها حصة مميزة في هذه الأسواق.

ووفقا لهذه النظرية كذلك فالحكومات تلعب دورا توجيهيا من خلال رسم السياسات العامة التي تدعم البيئة الإقتصادية وتنافسيتها من جهة، ورقابيا من جهة أخرى لضمان تحقيق الأهداف العامة للإقتصاد.

---

(1) Porter (1998) .Chap1"Introduction" (1998). p. (xxi-xxix). Macmillan press LTD:London

ولا شك في ان التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وسياسة الانفتاح التي افرزتها العولمة وبشكل خاص العولمة الاقتصادية قد ادت الى سرعة حركة انتقال الاستثمارات الاجنبية، وظهور الشركات المتعددة الجنسيات العملاقة Multinational، مما ادى الى تصاعد حدة المنافسة والتي باتت تشكل تحديا امام اقتصادات العالم النامي والمتقدم على حد سواء.

على الرغم من ان مفهوم التنافسية يمكن ان يدرس على مستوى الاقتصاد الكلي، وكذلك على مستوى القطاعات الاقتصادية بشكل افرادي، او حتى على مستوى الوحدة الاقتصادية، الا ان ما ستركز عليه هذة الدراسة هو مفهوم التنافسية للقطاع المالي (المصرفي) حيث عرفها Michael Porter (Porter, 1998) بأنها " قدرة الوحدات الإنتاجية الوطنية (المصارف المحلية) العاملة في القطاع من تحقيق النجاح أمام الوحدات الإنتاجية الأجنبية المنافسة (المصارف الاجنبية)، على الرغم من عدم توفر أي نوع من الحماية، أو الدعم الحكومي لها والذي قد يمدها بميزة تنافسية أمام تلك الوحدات الأجنبية ".

ولرفع كفاءة البيئة التنافسية للقطاعات الاقتصادية عموما لا بد من العمل المستمرر من اجل خفض حدة الضغوطات والتحديات الخارجية من خلال رسم استراتيجيات عامة تساعد في تحقيق ذلك، من خلال توفير دعما غير مباشرا لتنافسية المنشات الإنتاجية والخدمية الوطنية من جهة، ومن جهة أخرى من مواكبة التطورات التكنولوجية المحيطة بها.

يعد القطاع المصرفي من أهم القطاعات الخدمية والذي يلعب دورا مميزا في الإقتصادات حيث يشكل أهم عناصر القطاع المالي، وأهميته تكمن في كونه يلعب دور الوسيط في عملية منح الإئتمان وإدارة المدفوعات من جهة، ومن جهة أخرى يشكل هذا القطاع قناة للسياسة النقدية، وهذا الدور سوف ينعكس على النمو الإقتصادي.

ومن منطلق هذه الأهمية للدور الذي يلعبه القطاع المصرفي، فقد استحوذ على اهتمام العديد من الباحثين الذين قاموا بدراسة أثر هذا القطاع على النمو الإقتصادي بشكل عام، ولن يختلف دور القطاع المصرفي في الأردن عن القطاعات المصرفية حول العالم.

ولكي يحقق هذا القطاع دورا بناءا في التنمية الاقتصادية لا بد أن يواكب التغيرات والتطورات التكنولوجية والخدمية التي شهدها القطاع عالميا لدعم بيئته التنافسية ورفع كفاءتها.

وللوقوف على التغيرات التي شهدتها البيئة التنافسية للقطاع المصرفي الاردني فقد تم تبويب هذه الدراسة إلى أربعة فصول، الفصل الأول يتحدث عن منهجية الدراسة وأهميتها والإطار النظري للدراسة وتعريف لأهم المصطلحات الخاصة بالدراسة.

أما الفصل الثاني فيتحدث عن دور الحكومة في رفع تنافسية القطاع المصرفي، حيث سيتطرق الفصل لرصد الإجراءات التي اعتمدها البنك المركزي خلال فترة الدراسة بهذا الخصوص بالإضافة إلى التوجهات في السياسات الإقتصادية بخطوطها العريضة والتي هدفت إلى دعم البيئة التنافسية للإقتصاد بشكل عام، أما الفصل الثالث فيتحدث بإسهاب عن تنافسية القطاع المصرفي الأردني وفقا لعناصر نظرية مايكل بورتر، وأخيرا الفصل الرابع الذي يختص بالنتائج والتوصيات.

2.1. مشكلة الدراسة واسئلتها:

يواجه القطاع المصرفي في الاردن الكثير من التحديات والضغوطات التي تؤثر في البيئة العامة والبيئة الخاصة التي يعمل هذا القطاع في اطارها.

ظاهرة العولمة والانفتاح الاقتصادي كان من شانها ان تجعل سوق اي بلد في العالم سوقا مفتوحا امام من يرغب بالاستثمار في هذا السوق.

وبما ان الاردن قد حباه الله نعمة الاستقرار الامني والسياسي، فقد اصبح الاقتصاد الاردني جاذبا للاستثمارات الاجنبية المباشرة و الغير مباشرة.

كما ان برنامج التخاصية الذي انتهجته الحكومات الاردنية المتعاقبة اسفر عن شراكات متعددة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص، وكان بعضها مع القطاع الخاص الاجنبي اما بعقود امتياز او بعقود ادارة.

اما على مستوى القطاع المصرفي الاردني، فقد شهدت السنوات الماضية افتتاح العديد من الفروع للمصارف الاجنبية.

ومن هنا تنطلق مشكلة هذه الدراسة وهي كيف تستطيع المصارف الاردنية الثبات وتحقيق حصة منافسة في سوق اصبحت المنافسة الحادة احدى سماته الرئيسية. وستتم معالجة هذه المشكلة من خلال الاسئلة التالية:

1. ما دور الاجراءات التي تقدمها الحكومة بهدف دعم البيئة التنافسية للاقتصاد الاردني ككل؟
2. ما دور البنك المركزي في دعم البيئة التنافسية للقطاع المصرفي الاردني؟
3. ما التغيرات التي طرات على ادوات السياسة النقدية خلال فترة الدراسة، وكيف اثرت هذه التغيرات على تنافسية القطاع المصرفي في الاردن؟

4. هل استطاعت المصارف المحلية من تحقيق حصة سوقية مميزة على الرغم من افتتاح فروع لمصارف اجنبية في الاردن خلال فترة الدراسة؟

3.1. فرضية الدراسة:

أ. تقوم هذه الدراسة على افتراض أن القطاع المصرفي الأردني يتمتع ببيئة تنافسية جيدة من خلال:

1. قدرة القطاع المصرفي الأردني على استيعاب استثمارات اجنبية مباشـرة جديـدة للدخول في سوق المنافسة المصرفي
2. قدرة المصارف المحلية على الوقوف أمام المنافسة الاجنبيـة القائمـة والمـستجدة ومحافظتها على حصة جيدة في سوق الخدمات المصرفي.

ب. يلعب القطاع المصرفي الاردني دورا فعالا النمـو الاقتـصادي والـذي تعكـسه قـدرة المصارف على منح الائتمان للقطاعات المعتمدة على التمويل الخارجي.

ج. يساهم القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية.

4.1. أهمية الدراسة:

استحوذ القطاع المصرفي على اهتمام الباحثين في العقدين الأخيرين لـدوره فـي النمـو الاقتصادي. وقد استحوذت درجة المنافسة وقياسها ومفهوم التنافسية على القدر الأكبر من هـذه الدراسات، حيث قدم الباحثون المهتمون في هذا المجال العديد من الدراسات القياسية التي ركزت على الكفاءة المالية ودرجة المنافسة في القطاع المصرفي واثر ذلك على النمو الاقتصادي.

وتكمن اهمية الدراسة في أنها تركز على البيئة التنافسية للقطاع من خلال تفاعل الـدور الحكومي والمصارف في تحسين البيئة التنافسية، حيث ستقدم تقييما للتطورات التي ظهرت في سنوات الدراسة التي تمتد من 2003–2007 في القطاع المـصرفي الاردنـي، ومـدى قـدرة المصارف المحلية على مواجهة ازدياد حدة المنافسة نتيجة دخول مصارف أجنبية خـلال هـذه الفترة، ومدى تأثير تطور بيئة سوق الطلب على الخدمات المـصرفية مـن جهـة، وتنافـسية المصارف العاملة في السوق المصرفي الأردني في إحداث نموا اقتصاديا من جهة اخرى.

5.1. منهجية البحث:

لتحقيق هدف هذه الدراسة تم اعتماد أسلوب التحليل الاستقرائي والتقييمي معتمدا في ذلك على نظرية مايكل بورتر ومنهجيتها في البحث لتقييم الميزة التنافسية لاقتصادات الدول والتـي قام بنشرها في كتابة الصادر في العام 1990 بعنوان "The Competitive Advantage of Nations".

وسيتم تقسيم المصارف العاملة في الأردن من حيث المنهج المتبع من قبلها إلى مصارف إسلامية ومصارف تجارية ربوية، وكون السوق الأردني لا يتواجد فيه مصارف أجنبية إسلامية فسوف يقتصر التقسيم على المصارف الاسلامية المحلية،بينما المصارف التجارية فسيتم تقسيمها إلى فئتين فئة المصارف المحلية وفئة المصارف الأجنبية، وذلك لرصد التغير في حجم القطـاع المصرفي، وتحديد أي من المجموعات الثلاثة ذات الأثر في إحداث هذا التغير.

6.1. مصادر البيانات:

تم الحصول على البيانات اللازمة للدراسة من خلال المـصادر الثانويـة التـي تتمثـل بالنشرات الإحصائية والبيانات الإحصائية الشهرية للبنك المركزي الأردني، والكتـب الـسنوية للبنك المركزي والمصارف العاملة، بالإضافة إلى الكتب والدراسات والمعلومات التي تم نشرها عبر الإنترنت من خلال الصفحات الخاصة سواء بالمصارف أو البنك المركـزي أو الجرائـد الرسمية.

اما ما يخص البيانات الخاصة بالدراسة فقد تم تحديدها بما يتناسب وعناصـر النظريـة المطبقة في هذه الدراسة.

للتوصل إلى النتائج المرجوة تم اللجوء إلى احتساب النسب المئوية، وحصص المصارف حسب التقسيم المذكور أعلاه للسوق الأردني، والعمق المالي لبعض المتغيرات ذات الأثر المالي على النمو الإقتصادي.

7.1. التعريفات الإجرائية:

1. **تنافسية:** يختلف التعاطي مع مفهوم التنافسية وفقا للمستوى الذي تطبق عليـه, فتنافـسية المنشاة تختلف بمعطياتها عن تنافسية القطاع الاقتصادي, والذي يهمنا هنا هـو مفهـوم التنافسية على مستوى القطاع (Porter, 1998):

- **التنافسية على مستوى القطاع المصرفي:** تعرف على أنها قدرة المصارف المحلية العاملة في القطاع على تحقيق النجاح في الحصول على حصة منافسة من إجمالي الخدمات التي يقدمها القطاع لسوق الطلب، سواء أكان هذا النجاح علــى مــستوى المصارف المحلية أو على مستوى المصارف الأجنبية المخترقة للسوق المحلي.

2. **القطاع المصرفي:** يقصد به القطاع المصرفي الأردني المــصارف التجاريــة المحليــة والمصارف التجارية الأجنبية والمصارف الإسلامية العاملة في السوق الأردني بالاضافة الى البنك المركزي الاردني.

3. **مؤشر التركز:** هو مؤشر لقياس درجة المنافسة كمؤشر لمــدى النمــو التنافــسي بــين المصارف العاملة في السوق الأردني حيث تعتبر درجة المنافسة مهمة في تقييم تنافــسية القطاعات الاقتصادية.

وقد تم احتسابه وفقا للقاعدة التي تعتمد على احتساب نسبة مجموع حــصة (التــسهيلات, الودائع، الموجودات) لأكبر ثلاث مصارف من إجمالي تسهيلات القطاع. انخفاض هــذه النسبة عن 50% يعد ايجابي بالنسبة لنمو المنافسة والتي تؤثر على التنافسية قي المقابل، والعكس صحيح، وبالمقابل اذا ارتفعت هذه النسبة عن 50% فهذا يعني توجه السوق نحو المنافسة الاحتكارية (Al-Zu'bi and Balloul 2005).

8.1. مجتمع الدراسة:

يشمل مجتمع الدراسة جميع المصارف العاملة في الأردن والذي يتكون من 27 مــصرفا عاملا بين مصارف محلية وإسلامية وأجنبية، وسوف يستثنى مــن هــذه الدراســة مؤســسات الإقراض المتخصصة والمصارف التي لا تعمل على استقطاب الودائع أو تتخصص في تمويل أنشطة اقتصادية محددة كمؤسسة الإقراض الزراعي، أو شركات التامين التي اعتمدتها الدراسة من ضمن الصناعات الداعمة للقطاع المصرفي.

9.1. الإطار النظري للدراسة :

شهد القطاع المصرفي الأردني العديد من التغيرات الظاهرة للعيان خلال الفترة من 2003-2007, حيث شهد القطاع دخول مصارف أجنبيه منافسة، إضافة إلى التطور الذي شهده سوق الطلب من خلال دخول العديد من الاستثمارات الخارجية في القطاعات المعتمدة على التمويل الخارجي ، ثم تاثر القطاع المالي الاردني بتداعيات الازمة المالية العالمية القائمة.

ولرصد اثر هذه التغيرات على البيئة المصرفية الأردنية فقد تم اعتماد تطبيق معطيات نظرية Diamond في تحليل البيئة التنافسية للباحث الأمريكي Michael Porter (Porter, 1998)على البيئة الخاصة بالقطاع المصرفي الأردني.

تقوم هذه الفرضية بتقسيم معطيات البيئة التنافسية للإقتصاد عموما إلى خمس عوامل رئيسية تتفرع كل منها إلى عوامل فرعية تعتمد على الإقتصاد أو القطاع الاقتصادي المراد دراسته أو الجوانب التي يحدد الباحث دراستها في ذلك الإقتصاد أو القطاع.

وهذه المعطيات يمكن تطبيقها على مستوى البيئة التنافسية للإقتصاد الوطني بشكل شامل، ويمكن تطبيقها على مستوى القطاع سواء الصناعي أو الخدمي، كما ويمكن تطبيقها على مستوى البيئة التنافسية الخاصة بالوحدة الاقتصادية (شركة صناعية أم خدمية) على حد سواء مع مراعاة خصوصية كل مستوى على حدة.

عناصر نموذج Michael Porter:

1- ظروف عوامل الإنتاج Factors Conditions : تلعب هذه العوامل دورا هاما في البيئة التنافسية للقطاعات الخدمية أو الصناعية. حيث يعتمد تحديدها في هذه الدراسة على طبيعة العمل الذي يمارسه القطاع المصرفي، فهذه العوامل تشمل:

أ. الخدمات: والتي تشكل أساسا للبنية التحتية للعمل المصرفي والتي يقوم القطاع المصرفي بتقديمها للمستفيدين على المستويين المحلي والدولي، فلا يستطيع قطاع مصرفي أن يتمتع بتنافسية إذا ما سمح له على سبيل المثال التعاطي في خدمة فتح الإعتمادات التجارية مثلا لتسوية المدفوعات التجارية.

ب. القوى العاملة ذات المهارة المتميزة وذات التدريب المميز والمستمر لتواكب هذه المهارات التطورات الحاصلة في هذا القطاع، وهذه قد تقاس بمستوى التعليم لموظفي هذا القطاع، وحجم الإنفاق من قبل القطاع المصرفي على تدريب الكوادر

العاملة في القطاع من جهة، ومن جهة حجم الانفاق لدعم الجهات التدريبية والتعليمية لضخ الكوادر المتعلمة والمتدربة في السوق المحلي.

ج. النظام التشريعي، حقوق المساهمين ورأس المال من العوامل الإنتاجية المهمة لدعم تنافسية القطاع المصرفي.

د. نظام الحاكمية المؤسسية والذي انصاعت لتطبيقه معظم البنوك الاردنية بنسب متفاوتة، ويحرص هذا النظام على حقوق المساهمين، والمزيد من الشفافية.

ستقوم هذه الدراسة برصد التطورات التي طرأت على العوامل الآنفة الذكر في القطاع المصرفي الأردني خلال الفترة من 2003–2007 لاستقراء ما إذا كانت تتمتع بميزة تنافسية أم لا.

2- ظروف الطلب demand conditions : يعد عامل الطلب من أهم العوامل التي تحدد الميزة التنافسية لأي قطاع اقتصادي بل للإقتصاد ككل ، ونجد ان الفئات التي ينقسم إليها سوق الطلب تلعب دورا كبيرا في التأثير على تنافسية القطاع (الخدمي والصناعي) من خلال التأثير على طبيعة الخدمات أو المنتجات التي يضخها القطاع لسوق الطلب وفقا لاحتياجات هذه الفئات. تتاثر الميزة التنافسية للقطاع المصرفي بحجم سوق الطلب ومدى التوسع فيه لانعكاس هذا التوسع على حجم ونوع الخدمات التي يحتاجها السوق.

بالنسبة للقطاع المصرفي فإن طبيعة سوق الطلب تحدد طبيعة الخدمات التي تضخ في السوق، ففي هذه الدراسة تم رصد عدد الشركات التي دخلت السوق الأردني عموما خلال فترة الدراسة والتي تم الحصول على إحصائياتها من خلال نشرات وزارة الصناعة والتجارة، بالإضافة إلى التغير في النمو السكاني والذي يعطي مؤشرا مستقبليا على نمو سوق الطلب, ومن ثم رصد التطور الحاصل على حجم المستفيدين من الخدمات الأساسية.

3- ظروف التركيبة التنظيمية والإستراتيجية للقطاع المصرفي في ظل المنافسة القائمة.

ان الهيكلية التنافسية للقطاع المصرفي تتحدد بناءا على قدرة المصارف المحلية على الوقوف امام المنافسين من المصارف الاجنبية العاملة في السوق المحلي.

كما ان النظام الرقابي المعتمد من قبل القطاع المصرفي والذي يعمل على ضبط العمل المصرفي، يلعب دوا فعالا في دعم البيئة التنافسية للقطاع المصرفي لما له من أثر في دعم الثقة في هذا القطاع.

ويعتبر معيار الكفاءة المصرفية من اهم المعايير الداعمة لتنافسية القطاع المصرفي، لذلك سوف نتطرق إلى تقييم بعض أهم المؤشرات المالية التي تعكس تطور هذه الكفاءة مثل العائد على الموجودات والعائد على رأس المال وغيرها والتي سيتم اعتمادها في حينه.

ولان المنافسة والتغير في طبيعتها يلعب دورا في تحديد الميزة التنافسية للقطاع المصرفي فسيتم قياسها خلال المؤشرات التالية:

أ. درجة المنافسة في السوق المصرفي مؤشر لتنافسية هذه البيئة، وسوف تلجأ هذه الدراسة لتقييم التغير في درجة منافسة سوق القطاع المصرفي من خلال احتساب مؤشر التركز وهامش الفائدة.

ب. حصة المصارف المحلية من الخدمات المقدمة للسوق من إجمالي حجم هذه الخدمات المقدمة من قبل القطاع المصرفي(الحصة السوقية).

ج. حجم القطاع المصرفي والنمو الحاصل فيه وتحديد الفئة(فئة المصارف المحلية أم الأجنبية) التي أحدثت هذا النمو.

كذلك تقاس تنافسية الإستراتيجية الخاصة بالقطاع المصرفي، وكما أشرنا سابقا ولخصوصية هذا القطاع، ستعنى بمدى انعكاس التوجهات الإستراتيجية الاقتصادية على الإستراتيجية الخاصة بالقطاع المصرفي، بهدف تحقيق النمو الإقتصادي ودعم تنافسية البيئة الإقتصادية ولتحقيق ذلك سوف نقوم بتقييم التطور الحاصل في خدمة التسهيلات الائتمانية للقطاعات المعتمدة على التمويل الخارجي واحتساب العمق المالي لهذه الخدمة لتقييم اثر هذا القطاع على النمو الاقتصادي.

4- ظروف الصناعات الداعمة : سوف تقوم هذه الدراسة بتقييم مدى التطور الحاصل في اهم الصناعات الداعمة للقطاع المصرفي، والتي تعمل على تسهيل أدائه وتقديمه للخدمات المصرفية، وسوف تقتصر هذه الدراسة في تقييم التطور الحاصل في كل من (القطاع التأميني، والسوق المالي) وذلك من خلال احتساب نسب النمو في أهم المؤشرات الخاصة في كلا القطاعين، بالإضافة إلى رصد تطور نظام التأمينات في القطاع المصرفي (تأمينات مختلفة، تأمينات صحية)، للدلالة على تداخل العلاقة بين القطاع المصرفي وهذه القطاعات.

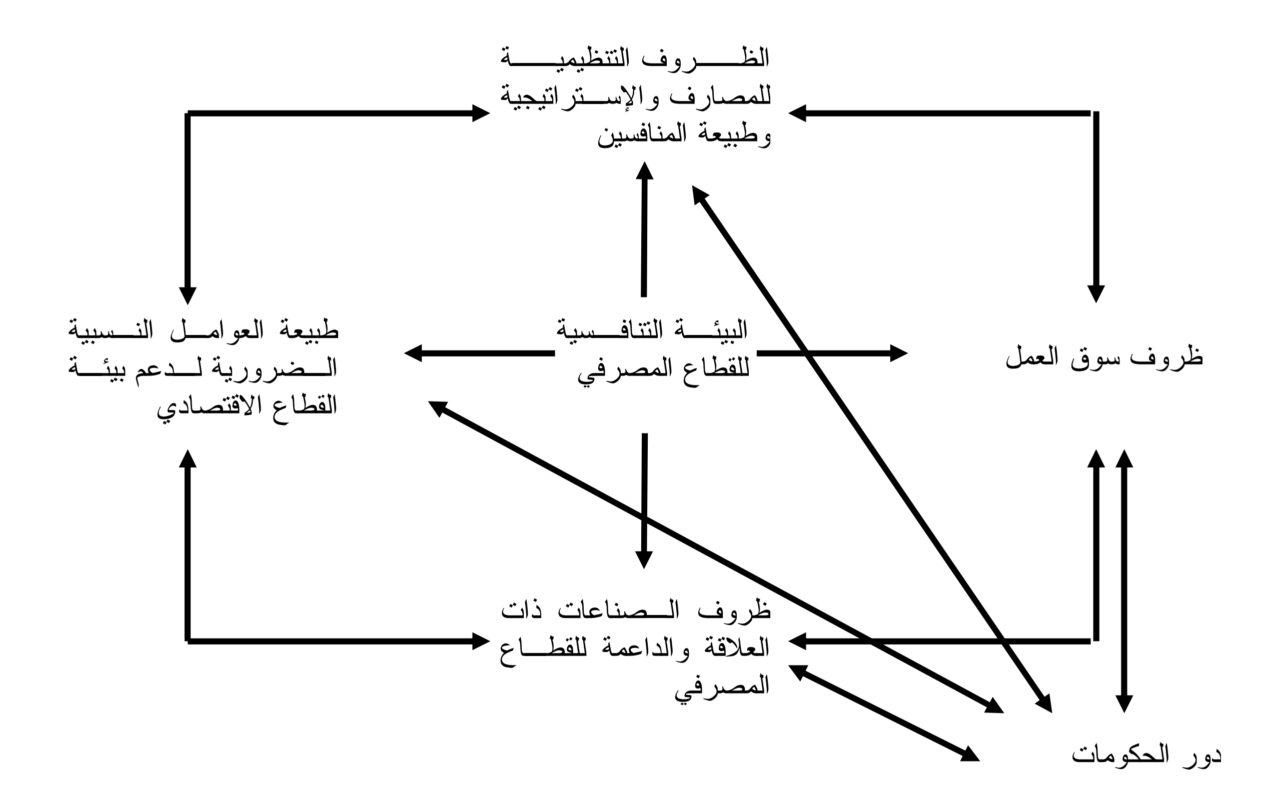
5- دور القطاع الحكومي : وهذا الدور سوف يرصد على مستويين الأول دور البنك المركزي الأردني كممثل للحكومة في تنظيم وتوجيه ورقابة هذا القطاع وأعماله، وسيتم ذلك من خلال استقراء اثر الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي لدعم البنية التحتية

للقطاع المصرفي ودعم تنافسيتها بالإضافة إلى رصد التغييرات في المؤشرات الأساسية التي يستخدمها البنك المركزي لكبح إسراف المصارف في ضخ السيولة مما يؤدي إلى التأثير على نسبة التضخم، وهذه المؤشرات (التطور الحاصل على نسبة الإحتياطي، سعر إعادة الخصم، سعر الفائدة على شهادات الإيداع وعلى اتفاقيات إعادة الشراء، الودائع المصرفية، التسهيلات الإئتمانية) لما لهذه المؤشرات من دور في تحديد حجم السيولة العامة والتضخم والذي ينعكس سلبا أو إيجابا في النمو الإقتصادي عموما.

إضافة إلى التطرق إلى بعض الإجراءات الخاصة بالسياسات الإقتصادية التي تدعم البيئة الإقتصادية وتنافسيتها، وذلك لما لهذه الإجراءات من انعكاسات على تنافسية بيئة القطاع المصرفي خصوصا تأثيرها في سوق الطلب.

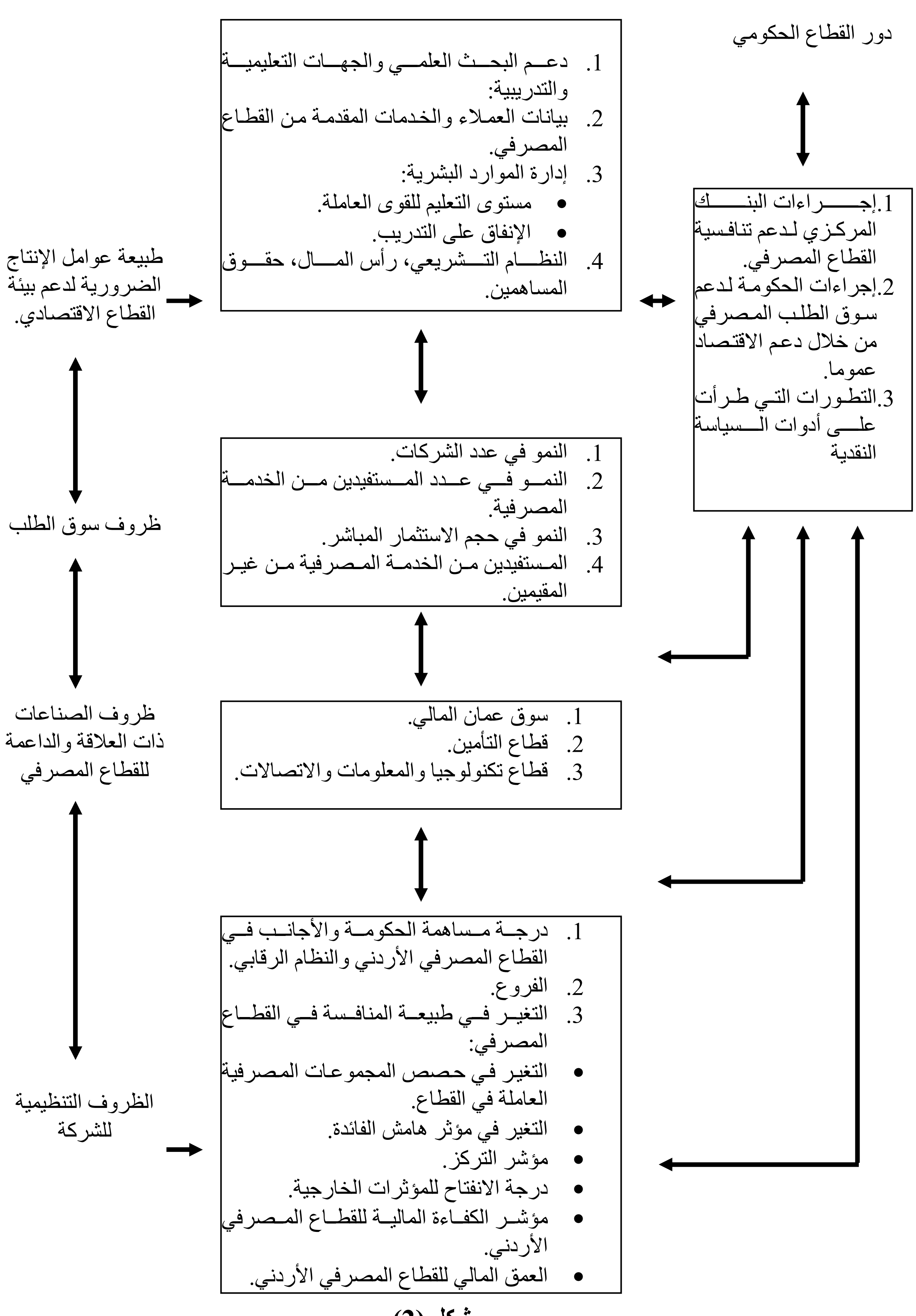
إن التطور في هذه العوامل الخمس يفترض أن ينعكس على دعم الميزة التنافسية للقطاع المصرفي عموما من خلال انعكاسه على قدرة المصارف المحلية على مواجهة المد التنافسي الأجنبي إلى السوق المصرفي الأردني من جهة، والمحافظة نسبيا على حصتها في السوق من جهة اخرى، وكذلك على قدرة البيئة المصرفية على جذب الاستثمارات المباشرة في هذا المجال، في ظل تجاذبات القوى التنافسية للوحدات المصرفية العاملة في السوق الأردني وهي:-

1. حجم الضغط الناتج عن وجود المنافسين المحليين والأجانب المتواجدين في السوق.
2. حجم الضغط الناتج عن سوق الطلب.
3. التحدي الناتج عن دخول منافسين جدد إلى السوق.
4. التحدي الناتج عن توفر الخدمات البديلة.
5. حجم الضغط الناتج عن المالكين للخدمات التكميلية والداعمة للبنية التحتية للقطاع.



شكل (1)
مخطط يبين العوامل المحددة للبيئة التنافسية للقطاع المصرفي

Source: the Competitive Advantage of Nations by Michael Porter, 1998.



شكل (2)

مخطط تفصيلي للعوامل المحددة للبيئة التنافسية للقطاع المصرفي

10.1. محددات الدراسة:

تتحدد هذه الدراسة بنوعين من المحددات هما:

1. المحددات المعلوماتية وهي:

أ. عدم توفر إحصاءات دقيقة عن عدد المغتربين المقيمين في الأردن وعدد المستثمرين الأجانب المستفيدين من خدمات القطاع المصرفي، خصوصا من الجالية العراقية، اللبنانية، والسورية التي من الملاحظ ازدياد تواجدها خلال سنوات الدراسة، وذلك بهدف ربط التغيرات بسوق الطلب مع الحوادث المستجدة في المحيط الإقليمي للأردن.

ب. عدم توفر إحصاءات دقيقة بعدد الشركات الأجنبية التي خرجت من السوق خلال فترة الدراسة وأسباب خروجها، ما يدعو الى افتراض سببين لهذا الخروج، فاما ان يكون هناك خلل في سوق الطلب لهذه الاستثمارات أم في طبيعة القوانين والتشريعات، والذي بدوره ينعكس سلبا على سوق الطلب المصرفي بالمستقبل ما إذا استمر تواجد هذا الخلل.

2. المحددات الزمانية حيث تغطي هذه الدراسة الفترة من 2003–2007 .

11.1. الدراسات السابقة

تعد الخصوصية التي تميز بها القطاع المصرفي عن بقية القطاعات الاقتصادية هي السبب التي جعلت منه مادة مركزا للاهتمام البحثي، سواء بهدف تقييم انجازات القطاع أو السياسات النقدية التي تجد من هذا القطاع قناة لتنفيذها هذا من جانب، ومن جانب آخر اهتمت العديد من الدراسات في تقييم اثر المنافسة بين المصارف العاملة في هذا القطاع من اجل رفع كفاءة هذا القطاع، وانعكاس ذلك على النمو الاقتصادي، وقد خلصت معظم هذه الدراسات إلى وجود علاقة ايجابية واضحة بين النمو في القطاع المصرفي و النمو الاقتصادي، إلا أن العلاقة بين المنافسة ورفع كفاءة المصارف (القطاع المصرفي) فهي بقيت في نظرهم علاقة غامضة،كما جاء في دراسة (Barth, James Barth et al 2004)المقابل وجد الباحثان علاقة بين التغير في البيئة الاقتصادية عموما في زيادة كفاءة القطاع المصرفي، وذلك إذا ما اقتصرت هذه الكفاءة في التقييم على حجم العوائد التي يحققها القطاع مقابل التكاليف.

فقد خلص الباحثان (Boot, Arnoud Boot and Anjolein Schmeils 2005)من خلال دراسة استقرائية انه على المصارف التي ترغب في تحصيل مستوى معين من الميزة التنافسية والمحافظة عليها أن تتوفر لديها أكثر من إستراتيجية تتناسب مع البيئة التنافسية أو طبيعة المنافسة المحيطة بها، مثل استراتيجيات الإنتشار، وذلك من خلال التفرع أو المشاركة في مؤسسات مالية تقدم الخدمات المالية المشابه لتلك التي تقدمها المصارف على سبيل المثال، أو من خلال استراتيجيات الإندماج كلجوء المصرف للاندماج مع مصرف أو أكثر ممن تمتاز بخبرة تنافسية وبحجم مصرفي كبير.

كذلك أشارت الدراسة إلى أهمية التقليل من التكاليف لإنعكاس ذلك على زيادة الأرباح لرفع كفاءة المصرف المالية والتنافسية، بالإضافة إلى أهمية قيام المصارف بتنويع مصادر استثماراتها لزيادة الدخل المتأتي من هذه الاستثمارات وانعكاسه على زيادة الدخل (الأرباح) كذلك أشارت الدراسة إلى أهمية تتبع آخر التقنيات التكنولوجية في العمل المصرفي ومحاولة استغلال التطور التكنولوجي في خلق قنوات أقل تكلفة من القنوات التقليدية المباشرة في العمل المصرفي للوصول إلى العملاء مما يساعد في تقليل التكاليف للعديد من الخدمات المصرفية.

قام كل من (Rajan, Raghuram Rajan and Luigi Zingales 1998) بدراسة اثر المنافسة في النظام المصرفي على النمو الإقتصادي، وقد طبقت الدراسة على 40 قطاع مصرفي حول العالم للفترة من 1980-1990، وقد استخدم الباحثان النمو بالقيمة المضافة للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل القطاع المصرفي للقطاع الخاص في الاقتصاد لتحديد أثر هذا النمو على النمو في القطاعات المعتمدة على التمويل المالي الخارجي، وقد توصل الباحثان الى أن الإقتصادات التي تتمتع بقطاع مالي (قطاع مصرفي) متطور انعكس ذلك على مستوى النمو في القطاعات المعتمدة على التمويل الخارجي، ومن ثم انعكس على النمو الإقتصادي وأصبحت منهجية دراستهم فيما بعد أساسا للعديد من الدراسات التي استهدفت العلاقة بين القطاع المصرفي والنمو الإقتصادي. وقام الباحثان (Classens, Stijin Classens and Luc Leaven 2005) بدراسة شملت الفترة 1980-1997 طبقت على 16 قطاع مصرفي حول العالم باستخدام نفس المتغيرات التي قام باستخدامها Rajan and Zingales بالإضافة إلى استخدام منهجية Panzer Rosse H-statistics لتقييم درجة المنافسة لنفس العينة خلال نفس الفترة وربط النتائج التي تم التوصل اليها، لربط علاقة درجة المنافسة لنفس العينة في القطاعات المصرفية قيد الدراسة والنمو الإقتصادي لهذه الإقتصادات، وقد خلص الباحثان إلى أن الإقتصادات التي تتمتع بقطاع مصرفي متطور تتمتع بنمو في الإقتصاد من خلال ازدياد النمو

في القطاعات المعتمدة على التمويل الخارجي، وان هذه "القطاعات المصرفية" التي تمتعت بنمو بالقيمة المضافة الخاصة بها تميزت بدرجة عالية من التنافسية، إلا أن مقياس التركز لم يـــشكل مؤثر على درجة المنافسة.

قام (Wong, Eric Wong, Tom Fong and Jim Wong 2006) بتطبيق منهجية " PR- H-astatistics " لتقييم تنافسية القطاع المصرفي في هونج كونغ، والتي حملت عنــوان "Competition In Hong's Banking Sector" واثر التغير في البيئة التنافسية على العمــل المصرفي خلال الفترة 1992 – 2002 وقد قامت الدراسة بتقسيم القطاع المصرفي في هونـــغ كونغ إلى مصارف ذات الحجم الكبير ومصارف ذات الحجم الصغير وقد خلصت الدراسة إلـــى أن المصارف ذات الحجم الكبير اقدر على خلق قوة ضغط تنافسية في السوق المصرفي من تلك ذات الحجم الصغير، وان البيئة التنافسية للقطاع حافظت على نفس المستوى خلال فترة الدراسة على الرغم من تغير في البيئة العملية والإقتصادية المحيطة وذات العلاقة بالقطاع، وقد أشارت الدراسة إلى أهمية التطور التكنولوجي في تطوير البيئة التنافسية للقطاع المصرفي.

في العام 2006 استخدمت منهجية PR-H-statistics مـــن قبـــل klaus Schaeck لتحديد ما إذا كان لتنافسية القطاع المصرفي اثر في استقرار القطاع المصرفي والاقتصاد عموما من خلال دراسة طبقت على 38 قطاعا مصرفيا حول العالم تعرض أكثر من 28 منها إلى حالة من الإفلاس المنظم للفترة من 1980 – 2003، وقد خلصت الدراسة إلى أن الدول التي تتمتـــع قطاعاتها المصرفية بتنافسية عالية كانت اقل عرضه لخطر الإفلاس والشاهد على ذلك هـــو أن القطاعات الأقدر على البقاء هي تلك التي تميل إلى ارتفاع وتيرة التنافسية الخاصة بها.

بالإضافة إلى أن القطاعات التي تمتعت بتنافسية عالية تميزت بالمقابـــل بمرونــــة فـــي مواجهة المشاكل المالية المستجدة وحلها، وأظهرت قدرتها على السيطرة على ظاهرة التركـــز، وان القطاعات التي تمتعت بتركز عالي كانت أكثر عرضة لحالات الإفلاس المنظم، مما يعنـــي أن الأنظمة التي تتمتع قطاعاتها بتنافسية عالية تكون أكثر استقرارا من تلك التي تتمتع بمؤشـــر تركز عالي.

ونجد أن (Denvil Duncan 2003) قام كذلك بتطبيق منهجيـــة PR-H-Statistics على القطاع المصرفي الجامايكي. وقد قام الباحث باستخدام عدة مؤشرات هيكلية ومالية مثـــل (إجمالي الموجودات، إجمالي الفوائد المدفوعة، إجمالي الودائع، نسبة القروض إلـــى إجمـــالي التسهيلات، تكلفة الموجودات ونسبتها إلى إجمالي الموجودات، نسبة التسهيلات الائتمانية إلـــى إجمالي الودائع) وغيرها من المؤشرات لدراسة درجة المنافسة في القطاع المصرفي الجامايكي

خلال الفترة من 1989–2002، وقد خلصت الدراسة إلى أن هيكل السوق المصرفي الجامايكي يميل إلى المنافسة الاحتكارية على الرغم من أن التغيرات في التركيب العام للاقتصاد أحـدثت تغيرات مهمة في تركيب القطاع المصرفي الجامايكي، وقد أظهرت الدراسـة كـذلك أن هـذه التغيرات أدت إلى تحسن في مستوى تنافسية بيئة القطاع المصرفي هناك.

وجاء في العام 2005 كل من A. Prasad and Saibal Ghosh بدراسة طبقت علـى القطاع المصرفي الهندي باستخدام نفس منهجية PR-H-Statistic للفترة مـن 1996–2004، حيث هدفت الدراسة إلى تقييم المنافسة في القطاع المصرفي الهندي، وقد خلصت الدراسة إلـى أن هناك ثلاث مظاهر تميز القطاع المصرفي الهندي وهـي ظـاهرة الانـدماج والتجمعـات المصرفية، والمنافسة التي تميل في القطاع إلى الاحتكارية حيث أظهرت النتائج التجريبيـة أن 75% من إجمالي الموجودات التي يمتلكها القطاع من نصيب المصارف المحلية.

في العام 2008 قدم Stijin Claessens دراسة محاولا من خلالها إيجاد علاقـة بـين درجة المنافسة في القطاع المصرفي والمالي وبين التغيرات التـي تحـصل فـي القطاعـات المصرفية ومدى تأثرها بالعوائق التي تفرضها بعض الأنظمة على دخول وخروج الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة إلى أسواقها.

وقد قام الباحث باستخدام ثلاث طرق لاختبار فرضيات دراسته:

1. فرضية "General Structure-Conduct-Performance SCP".
2. منهجية "PR-H-Statistics".
3. دراسة العديد من المؤشرات التنظيمية للأنظمة قيد الدراسة مثل متطلبات الدخول للأسواق والمعيقات الاقتصادية والقانونية، والنشاطات المالية المسموح التعامل بها، وقد طبقت الدراسـة على 52 دولة حول العالم.

وقد خلصت الدراسة إلى أن المنافسة في القطاع المالي والمصرفي على الرغم من أنهـا تبدو مشابهة للمنافسة في أي قطاع اقتصادي آخر، إلا أن القطاع المـالي والمـصرفي يتميـز بخصوصية في الطبيعة الإستراتيجية التنافسية كونها تؤثر بشكل مباشر علـى مـدى اسـتقرار القطاع المالي والاقتصاد عموما، ولابد أن تأخذ الإستراتيجية التنافسية للقطاع جميع المؤشرات المالية بعين الاعتبار مثل تكلفة الخدمة المقدمة والتنوع في الخدمات، بالإضافة إلى التطـورات التكنولوجية ومواكبتها وتحقيق المصلحة العامة للاقتصاد واستقراره.

وفي محاولة لإيجاد علاقة بين اثر التطور في القطاع المالي والمـصرفي علـى النمـو الاقتصادي قدم كل من King and Levine دراسة في العام 1993استخدم فيها الباحثان بيانات

لــ (80) دولة حول العالم للأعوام 1960-1989، وقد خلصت الدراسة إلـى وجـود علاقـة ايجابية بين النمو الاقتصادي وبعض المؤشرات المالية التي قاما باستخدامها، فعلى سبيل المثال وجدا أن نسبة التسهيلات الممنوحة من القطاع المصرفي للقطاع الخاص لها علاقة في التـأثير على النمو الاقتصادي ، فقد لاحظا أن المستويات الأولية للنمو في القطاعات الماليـة عمومـا أعطت إشارات تنبؤيه عن معدلات النمو الاقتصادي ل (29) سنة مقبلة، مما يثبت وجود علاقة بين النمو في القطاعات المالية والنمو الاقتصادي عموما.

في العام 2004 قدمت دراسة استقرائية قام بها كـل مـن James Barth, General Caprio and Daniel، بعنـوان Comparative International Characteristic of Banking ، حيث قامت الدراسة بربط المواصفات التنافسية النسبية للقطاعات المصرفية قيـد الدراسة بالنمو الإقتصادي لتلك الدول.

وطبقت الدراسة المقارنة على 50 قطاع مصرفي حول العالم، وقد قسمت عينة الدراسة إلى "الدول ذات الدخل العالي، الدول ذات الدخل الاعلى من المتوسط، والدخل تحت المتوسـط، والدخل المنخفض"، ثم قام الباحثون بمقارنة عدة مؤشرات خاصة مثل التركيب التنظيمي للقطاع المصرفي، مؤشرات الكفاءة المصرفية مثل(العائد على الموجودات، العائد علـى رأس المـال وحجم القروض المعدومة إلى إجمالي التسهيلات، مؤشر التركز لدراسة التركيبة التنافسية للسوق المصرفي، طبيعة الأنظمة الرقابية على القطاع المصرفي).

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها:-

1. تلعب ظاهرة التركز دورا معقدا في القطاع المصرفي يعتمد ذلك علـى طبيعـة القطـاع المصرفي وفقا لحجم المصارف صغيرة الحجم إلى المصارف كبيرة الحجم.
2. تدخل الحكومة يلعب دورا في تنافسية القطاع المصرفي وبالتالي في النمو الاقتصادي.
3. درجة كفاءة القطاع المصرفي لها دور في النمو الاقتصادي.

وقد تم الاستفادة بشكل كبير من هذه الدراسة في تحديد المؤشرات الخاصة بالدراسة الحالية.

وفيما يخص علاقة القطاع المصرفي بالإجراءات الخاصة بالسياسات الاقتصادية فقد قدم الدكتور "شحادة قنديل" دراسة استقرائية على المستوى الإقليمي للقطـاع المـصرفي القطـري بعنوان "اثر اتفاقية الجاتس على تنافسية القطاع المصرفي القطري للفترة 1995-2001م" حيث قسم الدراسة إلى جزأين، الأول دراسة البيئة التنافسية للقطاع المصرفي القطري على المستوى المحلي حيث قيمت الدراسة قدرة المصارف القطرية المحلية للوقوف أمام المنافسة الناتجة عـن وجود المصارف الأجنبية في السوق القطري المحلي، والجزء الثاني هو قيام الباحـث بعمليـة

مقارنة للتطور الحاصل ببعض مؤشرات الكفاءة المالية على اعتبار أنها مؤشر على التنافسية للقطاع المصرفي القطري والقطاعات المصرفية لدول مجلس التعاون.

وقد خلصت الدراسة الى أن الأثر الوحيد للإجراء المتخذ من قبل صانع القرار الاقتصادي على طبيعة البيئة الاستثمارية في هذا المضمارهو توقيع اتفاقية (GATTS) والذي انعكس فقط على مدى الشفافية المطلوبة مما يسهل عملية التنبؤ، بالإضافة إلى تحسين القدرة في تسوية النزاعات والتي قد يكون لها اثر على الاستثمارات الخارجية وعملية جذبها إلى السوق القطري مما ينعكس إيجابا على النمو الاقتصادي، بينما أظهرت المصارف العاملة في السوق القطري تنافسية جيدة حيث أظهرت درجة التركز خلال فترة الدراسة اخذ انخفاضا ملحوظا، وان قرارات السياسة النقدية التي انتهجت من قبل البنك المركزي القطري لم يكن لها علاقة باتفاقية (GATTS) وإنما متطلبات السوق القطري هي التي تم أخذها بعين الاعتبار.وقد تم الاستفادة بشكل كبير من المنهجية الوصفية التي اتبعها الدكتور(شحادة قنديل) في دراسته في الدراسة الحالية المطبقة على القطاع المصرفي الأردني.

وعلى الصعيد المحلي استحوذ القطاع المصرفي الأردني على أهمية في دراسة اثر هذا القطاع على النمو الاقتصادي حيث توصل الباحث "محمد شموط2003" إلى وجود علاقة ايجابية بين التطور في القطاع المالي (خصوصا المصرفي) والنمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة من 1990-2000م، حيث قام بربط درجة كفاءة القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي.

وفي العام 2004م قدمت دراسة من قبل "تمارة خضرة" وفي عام 2005م قدمت دراسة كذلك من قبل "خالد الزعبي و محمد بلول" قام الباحثون في كلا الدراستين بدراسة التركيب التنافسي للسوق المصرفي وعلاقته مع كفاءة القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي حيث استخدمت منهجية واحدة في كلا الدراستين قامت باعتماد تطبيق فرضيتين هما:

- The Traditional Hypothesis Structure Conduct-Performance-Hypothesis.
- "The Efficient –Structure Hypothesis"

وقد خلصت كلا الدراستين إلى أن القطاع المصرفي الأردني خلال فترات الدراسة لكلا الدراستين (والتي انحصرت إحداها في الفترة 1998-2002 م بينما الثانية 1992-2002م) أن السوق المصرفي الأردني يتميز بدرجة تركز عالي حيث سجلت 64% وقد عزى الباحثون ذلك إلى مستوى التدخل الحكومي والممثلة في البنك المركزي من خلال توجيه أدوات سياسته النقدية لضبط السوق المصرفي وكبح زمام المنافسة فيه.

الدراسات السابقة واهم النتائج:

خلصت الدراسات التي تم طرحها سابقا إلى تحديد العديد من المتغيرات والمؤشرات والتوصيات والتي أفرزتها النتائج التجريبية والتي تلعب دورا في تحديد درجة تنافسية القطاع المصرفي، وقد تم الاستفادة من مجمل هذه الدراسات في تحديد مؤشرات الدراسة الحالية بما يتناسب والمنهجية البحثية لنظرية Michael Porter والتي اعتمدتها الدراسة لتقييم تنافسية القطاع المصرفي الأردني.

وتتلخص أهم النتائج والمؤشرات والتوصيات التي تم الاستفادة منها في تحديد المؤشرات ذات العلاقة بالدراسة:

1. أهمية استخدام استراتيجيات تتناسب والبيئة المحيطة بالقطاع المصرفي سواء على المستوى العام فيما يخص السياسات النقدية للقطاع أو التنظيمية والتركيبية والتشريعية، أو على المستوى الخاص للمصارف العاملة في القطاع كإستراتيجية الاندماج أو الانتشار.
2. من أهم العوامل والمتغيرات التي تدعم القطاع المصرفي وتنافسيته دخول مصارف أجنبية إلى السوق المحلي، وبالتالي لابد من توفر سياسات اقتصادية واستثماريه تسهل اختراق السوق المحلي دون وجود معيقات وتقدم ضمانات للمستثمر لحماية رأس ماله المستثمر.
3. أثبتت الدراسات أهمية القطاع المصرفي في دعم النمو المستدام للاقتصاد عموما من خلال دعم القطاعات التي لا تعتمد أساسا على مواردها الذاتية بل تعتمد على التمويل الخارجي. وقد تم استخدام مؤشر العمق المالي للتسهيلات المنوحة للقطاع الخاص لتقييم اثر القطاع المصرفي في دعم هذه القطاعات.
4. اعتمدت العديد من الدراسات لقياس درجة المنافسة (التي تعد مؤشرا هاما لدرجة التنافسية) على تقييم مؤشر التركز، على الرغم من ان هذا المؤشر يتاثر بحجم المصارف العاملة في السوق، وقد خلصت مجمل الدراسات إلى أن توجه السوق المصرفي إلى ارتفاع درجة المنافسة يساعد القطاع المصرفي على زيادة قدرته في مواجهة الظروف الطارئة والأزمات.
5. تم استخدام العديد من المدخلات كمؤشرات مباشرة للدلالة على درجة التنافسية كإجمالي التسهيلات، إجمالي الودائع، تكلفة الموجودات ونسبتها إلى إجمالي الموجودات، نسبة الموجودات إلى الودائع، نسبة القروض للقطاع الخاص إلى إجمالي التسهيلات وغيرها.
6. كذلك خلصت الدراسات إلى أهمية الكفاءة المالية في رفع الكفاءة التنافسية للقطاع المصرفي عموما.

7. ومن الملاحظ أن السياسات الاقتصادية والاستثمارية يقتصر أثرها على البيئة المحيطة بالقطاع المصرفي ولا اثر لها على السياسات النقدية للحكومة أو الاستراتيجيات الخاصة بالمصارف العاملة.
8. يقتصر دور الحكومة في دعم تنافسية القطاع المصرفي في عملية سن التشريعات القانونية والرقابية بما يضمن سلامة القطاع المصرفي.

12.1. ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

اتسمت هذه الدراسة عن الدراسات التي استهدفت القطاع المصرفي الاردني في التحليل والتقييم بالمميزات التالية:

1. جاءت هذه الدراسة لترصد التطورات التي شهدتها البيئة المصرفية الأردنية خلال فترة الدراسة والتي شهدتها المنطقة من تطورات سياسية واقتصادية محليا وخارجيا لعبت دور في إحداث تغير في طبيعة البيئة التنافسية للقطاع كان لابد من رصدها وتحديد مسارها.
2. على الرغم من أن نظرية Michael Porter تم تطبيقها على قطاعات صناعية متنوعة من قبل فريق التنافسية التابع لوزارة التخطيط الاردنية، إلا أنها الدراسة الأولى على المستوى المحلي التي تطبق هذه النظرية على القطاع المصرفي الأردني، لتقييم ما إذا كانت بيئة هذا القطاع تتمتع بميزة تنافسية أم لا. حيث قدمت هذه الدراسة تحليلا تقييميا للانجازات والتطورات التي طرأت على القطاع المصرفي والبيئة المحيطة به مما يسهم في إلقاء الضوء على الكثير من العوامل والمؤشرات ذات العلاقة والتي يوصى بان تكون أساس لدراسات تجريبية لتحديد مدى أثرها المباشر على تنافسية القطاع المصرفي واستقراره.
3. تغطي هذه الدراسة الفترة الواقعة ما بين 2003–2007، وهي الفترة التي شهدت بدايات اندلاع الازمة المالية العالمية والتي ابتدات في امريكا على شكل ازمة رهونات عقارية ثم امتدت لتشمل القطاع المصرفي الامريكي كونها اثرت على قدرة المدينين على الوفاء بالتزاماتهم اتجاه المصارف الدائنة مما اضطر هذه المصارف لتوريق هذه القروض والرهونات وذلك في ظل غياب الدور الرقابي والاشرافي للبنك الاحتياطي الفيدرالي، مما ادى الى افلاس العديد من المصارف العملاقة في الولايات المتحدة واوروبا، ثم امتدت تداعيات هذه الازمة لتشمل كافة اقطار العالم وتؤثر تاثيرا كبيرا في بيئة العمل المصرفي، وكان من ابرز هذه الاثار هو تشدد المصارف في عملية منح التسهيلات الائتمانية.

الفصل الثاني

الدور الحكومي في دعم تنافسية القطاع المصرفي

1.2. المقدمة:

احتلت جدلية دور الحكومات في التنمية الاقتصادية ودعم تنافسية الاقتصادات مكانة محورية في مناقشات السياسيين والاقتصاديين في المحافل الدولية في العقود القليلة الماضية، وقد ازدات حدة هذه الجدلية مع انهيار الفكر الاشتراكي.

سيقوم هذا الفصل باستعراض دور الحكومة الاردنية في دعم تنافسية القطاع المصرفي الاردني وفقا للفكرة القائلة بان التنافسية عنصر من الاقتصاد الكلي، وبالتالي فدور الحكومة يكمن في خلق تنافسية للاقتصاد من خلال ("الببلاوي 1998" و " Porter 1998") :

1) خلق ميزة تنافسية لعناصر الاقتصاد الكلي المتمثلة بسعر الصرف ونسبة الفائدة، وخفض قيمة العجز في الميزانية الحكومية او التقليل من اثرها على الاقتصاد والنمو الاقتصادي.
2) ابتكار وتطبيق سياسات حكومية داعمة وسليمة تهدف الى تحقيق النمو المستدام في الاقتصاد ككل. من خلال سياسات الحماية، وسياسات تشجيع الاستثمار، وتعزيز الصادرات المحلية لتخفيض العجز التجاري وجذب الاستثمارات المباشرة.

سيقوم هذا الفصل برصد التغيرات الحاصلة على أدوات السياسة النقدية (كنسبة الاحتياطي النقدي، سعر الفائدة على تسهيلات إعادة الخصم، سعر الفائدة على شهادات الإيداع)، ومن ثم استقراء أثرها على سعر الفائدة على كل من (الودائع والتسهيلات الممنوحة من قبل المصارف العاملة، حجم السيولة النقدية هذا من جهة، ومن جهة أخرى سيتم رصد الإجراءات الداعمة لبيئة القطاع المصرفي المنفذة من قبل البنك المركزي كممثل للحكومة في هذا القطاع)، بالإضافة إلى الإشارة إلى الإجراءات المتخذة من قبل السياسات الحكومية الاقتصادية والاستثمارية التي تهدف إلى تدعيم البيئة الاقتصادية عموماً والتي لها انعكاس على القطاع المصرفي من خلال التأثير على سوق الطلب للخدمات التي يقدمها القطاع.

2.2. الإجراءات التي تقدمت بها الحكومة بهدف دعم البيئة التنافسية للاقتصاد عموماً

إن البيئة التنافسية الخاصة بالقطاع المصرفي لا يمكن فصلها عن البيئة الاقتصادية العامة، فالنشاط المصرفي تدور رحاه في ظل البيئة الاقتصادية المحلية عموماً، حيث يتأثر ويؤثر بها من جهة، بالإضافة إلى تأثير التطورات الاقتصادية العالمية عموماً على كل من البيئة الاقتصادية العامة والبيئة الجزئية الخاصة بكل قطاع من قطاعات الاقتصاد.

وحيث أن دور القطاع المصرفي الرئيسي في الاقتصاديات هو نقل الأموال من المودعين إلى المستثمرين، فإن هذا الدور يؤثر ويتأثر بالتطورات الحاصلة في القطاعات المختلفة للاقتصاد، إضافة إلى تأثره بالظروف الاقتصادية ككل ومدى استقرارها، وبالتالي فان الإجراءات التي تلعب دوراً في دعم البيئة التنافسية للقطاعات المعتمدة على التمويل الخارجي، من خلال جذب الاستثمارات الخارجية لرفع مستوى المنافسة فيما بينها، مهمة جدا لتطوير بيئة سوق الطلب للقطاع المصرفي وبالتالي توسيع قاعدة المتعاملين من القطاع الخاص مع القطاع المصرفي الاردني، وهذا ما سوف يتم إلقاء الضوء عليه في الفصل الثالث عند تحليل بيئة سوق الطلب على الخدمات المصرفية في السوق المصرفي الاردني.

على المستوى المحلي قامت الحكومة بعدة إجراءات لتدعيم البيئة الاستثمارية في السوق الأردني من خلال إنشاء عدد من المؤسسات التي تلقى عليها مسؤولية تحقيق الأهداف الخاصة بالسياسة الاقتصادية، مثل جذب الاستثمارات بهدف تدعيم الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية، ورفع كفاءة العملية التصديرية من خلال رفع الكفاءة التنافسية للقطاعات الصناعية، فجاء إنشاء "مؤسسة تشجيع الاستثمار" وفقاً لقانون تشجيع الاستثمار رقم 16 للعام 1995 بناءا على هذه التوجهات ووفقاً للتوجهات الدولية في العمل على حماية المستثمرين واستثماراتهم، ثم العمل على توسيع مفهوم المناطق الحرة واعتماد العديد من المناطق الحرة في الأردن بهدف تشجيع جذب الاستثمارات لهذه المناطق ليتواكب هذا الإجراء مع التطورات العالمية لهذا المفهوم، (وظهور العديد من هذه المناطق التي نجحت حول العالم)، مما أدى إلى خلق فرص عمل للأيدي العاملة الأردنية، وتدار هذه المناطق بشقيها العام والخاص من قبل مؤسسة المناطق الحرة.

وفي سبيل تدعيم وتطوير المشاريع الاقتصادية سواء (الصناعية، الخدمية أو الزراعية) قامت الحكومة ممثلة بوزارة الصناعة والتجارة بإنشاء "المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية" وفقاً للقانون رقم (72) للعام 2007، و من أهم أهدافها رفع كفاءة المشاريع

الاقتصادية ودعم قدرتها التنافسية من خلال تقديم الدعم المادي والاستشاري، العمل على تواجد المنتج الأردني في المعارض الدولية والمحلية.

كذلك عمدت الحكومة على المستوى الدولي، وفقا لرؤيتها الخاصة، تعزيــز الإجــراءات المحلية والتوجهات الحكومية في جذب الاستثمار الخارجي من جهة وفتح أسواق للمــستثمرين المحليين من جهة أخرى، وذلك من خلال الدخول في العديد من الاتفاقيات الاقتصادية الدوليـــة والإقليمية, حيث تهدف هذه الاتفاقيات بمجملها الى فتح أســواق الأعــضاء المــوقعين علـــى الاتفاقيات، أمام المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب وإزالة جميع العوائق الجمركية من خلال التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، وضمان حرية تحرك رأس المال من وإلى هذه الدول.

ولكسب ثقة المستثمر الأجنبي، قامت الحكومة بتوقيع اتفاقية أغادير عــام 2003 علـــى المستوى الإقليمي بين كل من الأردن، مصر، تونس، والمغرب، وتوقيع اتفاقية منطقة التجــارة الحرة العربية الكبرى. وعلى المستوى الدولي كان لدخول الأردن في منظمة التجارة العالميـــة (WTO) أثره في تسهيل دخوله في العديد من الاتفاقيات الدولية الأخرى كاتفاقية الشراكة بـــين الأردن والاتحاد الأوروبي في العام 2004 وتكمن أهمية هذه الاتفاقية في الحوافز التي تقــدمها لدعم التعاون الاقتصادي بين الأردن والاتحاد الأوروبي من خلال المــساعدات والمــنح التـــي يقدمها الاتحاد للأردن ودعم الاستثمار المشترك مع الشركات الأوروبية، كذلك فتح فرص لنقل التكنولوجيا والمهارات الإدارية وغيرها من الأهداف التي تتناسب وأهداف الحكومة في تعزيــز التنافسية للبيئة الاقتصادية الأردنية، بالإضافة إلى اتفاقية التجارة مع الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الاتفاقيات حتى أننا نكاد لا نتمكن من حصرها أو إحصائها.

3.2. الإجراءات التي تقدم بها البنك المركزي لــدعم البيئـــة التنافــسية للقطـــاع المصرفي

شهد عقد التسعينات و العقد الأول من الألفية الثانية العديد من الإجراءات التي كان الهدف منها تدعيم البيئة التنافسية للقطاع المصرفي والنشاطات المصرفية بهدف تحقيق النمو المــستدام للاقتصاد على اعتبار أن القطاع المصرفي يعد من أهم مكونات القطاع المالي حيث يلعـــب دور الوسيط بين المودعين والمستثمرين من خلال حشدالودائع ثم استثمارها على شكل تسهيلات يتم منحها للمستثمرين، وكذلك فهو وسيط مهم في تسوية المدفوعات على المستوى المحلي والدولي، بالإضافة إلى أنه يعد القناة التي تسري من خلالها السياسة النقدية والتـــي مـــن المفــروض أن تنعكس على الاقتصاد عموماً، يعد الجهة التي تعتمد عليها القطاعات الاقتصادية المعتمدة علـــى

التمويل الخارجي بالدرجة الأولى في أعمالها وبالتالي فالدور الذي يلعبه هذا القطاع في تنشيط وتنمية هذه القطاعات دور مهم وله ثقله.

فقد شهد عقد التسعينات تأسيس شركة ضمان القروض في العام 1994، كثمرة للاتفاقية التي تم توقيعها بين البنك المركزي ووكالة الولايات المتحدة للإنماء الدولي، وتقتصر عملية المساهمة في هذه الشركة على البنك المركزي كأكبر مساهم حيث تبلغ حصته (47.75%) بينما توزع النسبة المتبقية على المؤسسات المالية وشركات التأمين ذات العلاقة، وهي تهدف إلى دعم البيئة الائتمانية للمشروعات الاقتصادية المجدية والصادرات الوطنية والمشاريع الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال تقديم الضمانات اللازمة لتغطية مخاطر القروض الممنوحة من قبل المصارف والمؤسسات المالية بمختلف آجالها وأنواعها تغطية كلية أو جزئية والموجهة لتأسيس المشاريع الاقتصادية أو توسيعها ورفع كفاءتها بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية الأساسية للسياسات الاقتصادية من خلال خلق فرص عمل جديدة وتوفير مصادر جديدة لادخار العملات الأجنبية.

كذلك شهد تشرين الاول من العام 1995 ربط الدينار الأردني مع الدولار وتثبيت سعره أمام الدولار بهدف دعم احتياطات البنك المركزي من العملات الأجنبية وحجم السيولة النقدية والتضخم، حيث سيتم استقراء التغيرات التي طرأت على هذه العناصر في الجزء الثالث من هذا الفصل.

وبدخول الألفية الثانية شهدت البيئة التنافسية للقطاع المصرفي ولادة فعلية لدعم إضافي بإنشاء مؤسسة ضمان الودائع بموجب قانون المؤسسة رقم (23)، بهدف حماية صغار المودعين، وصيانة الجهاز المصرفي من أثر عمليات التصفية في حال تعثر أحد المصارف العاملة في السوق، حيث يكون انتساب المصارف العاملة إلى هذه المؤسسة إجباري ويقوم كل مصرف عند الانتساب دفع رسم تأسيس قيمته "100.000" ألف دينار، ورسم سنوي مقداره (2.5) بالألف من إجمالي الودائع الخاضعة لقانون المؤسسة، وقد تم استثناء المصارف الإسلامية من هذا القانون ويعتبر هذا ثغرة في قانون المؤسسة إذ لا بد من دراسة كيفية تقديم الدعم للبيئة التنافسية للعمل المصرفي الإسلامي كون هذا العمل يشكل بيئة غضة تحتاج إلى تدعيم تنافسيتها وتشجيع الاستثمار الخارجي في هذا المضمار، كما أثبت خصوصاً في ظل الأزمة الاقتصادية المالية الذي يعيشها العالم اليوم أنه نظام مالي قادر على دعم البيئة الاقتصادية بشكل واضح دون أن يشكل أزمات مالية لا يحمد عقباها. قد تحدث الرئيس الفرنسي السابق "فرانسوا ميترا" في

كلمة له أمام برلمان الاتحاد الأوروبي عن أهمية الاقتصاد الإسلامي والعمل المصرفي الإسلامي وأنه لابد أن لا يقتصر ارتباطه بالمسلمين (الرئيس الفرنسي الاسبق فرانسوا ميترا 2008). [1]

ووفقاً لقانون المؤسسة فإن القانون يضمن الودائع التي تصل قيمتها إلى "10.000" دينار أو أقل، أما إذا زادت الودائع عن هذه القيمة فإن القانون يضمنها جزئياً حيث يضمن فقط القيمة السابقة من قيمة الودائع، السؤال هل ضمان هذه القيمة من الودائع يكفي لدعم ثقة المتعاملين مع القطاع المصرفي، أم لا بد من العمل على زيادة هذه القيمة؟!.

بالإضافة إلى ذلك فقد شهد القطاع المصرفي العديد من الإجراءات الداعمة التي قام بهـــا البنك المركزي، ولقد ارتأينا تلخيصها في الجدول (1−2).

---

(1) يمكن الرجوع إلى www.mc-dowalya.com أو www.Aljazera.com للحصول على تفاصيل اوفى .

جدول رقم (1-2) أهم الإجراءات التطويرية التي أجراها البنك المركزي على العمل المصرفي

السنة	الإجراءات والتعليمات
2000	1. في مجال الترخيص: فبالإضافة إلى تفرد البنك المركزي بإعطاء الترخيص للبنوك المحلية وتفرعاتها المحلية والخارجية، وترخيص البنوك الأجنبية وتفرعاتها داخل المملكة، فقد اصدر البنك المركزي أسس لهذا التفرع يأخذ بعين الاعتبار الأوضاع المالية والإدارية للبنوك ومدى تقيدها بالقوانين والتعليمات. وفي مجال التفرع الخارجي يأخذ بعين الاعتبار الكفاية الرقابية في الدولة الأجنبية. 2. في مجال الرقابة: قام البنك المركزي بتطبيق "مبادئ الرقابة الموحدة" من خلال توقيع عدة مذكرات محليا ودوليا مع جهات رقابية لترسيخ التعاون فيما بينها وبين البنك المركزي مثل مؤسسة ضمان القروض، هيئة التأمين، اتفاقية بين البنك المركزي مع بعض الدول المضيفة للبنوك الأردنية مثل قبرص ومصر وسوريا وسلطة الخدمات المالية/دبي والبحرين، ومركز قطر المالي، ومصرف لبنان المركزي. 3. في المجال التشريعي: قام البنك المركزي بإصدار الصورة النهائية لقانون البنوك رقم 28 وكان أهم ما اشتمل عليه إرساء المعايير الرقابية التي تضمنها والتي تواكب المعايير الرقابية الدولية بالإضافة على القوانين الخاصة بالتراخيص وإجراءات التصويب والعقوبات ودمج وتصفية البنوك. 4. ساهم البنك المركزي بفاعلية لإصدار القانون رقم (33) الذي شكل أساسا لتأسيس مؤسسة ضمان الودائع.
2001	1. تم إصدار قانون المعاملات الالكترونية رقم 2001/85 الذي أسس لنظام المدفوعات الالكتروني الوطني، بما ينسجم مع التوصيات التي وضعتها لجنة أنظمة الدفع والتسوية CPSS. 2. إصدار تعليمات خاصة لمكافحة عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.
2002	1. قام البنك المركزي بتطبيق نظام CAMEL لتقييم المصارف المحلية والذي يقوم بإعطاء تقييم أوضاع المصارف بشكل شامل حيث يعتمد على إعطاء تصنيف عام للمصارف من (1-5). تم تشغيل نظام التسويات الإجمالية الفوري-الأردن RTGS-JO حيث يتم من خلاله تسوية التحويلات الثنائية الدائنة فيما بين المصارف الأعضاء بالدينار والدولار الأمريكي من خلال استخدام شبكة سويفت، حيث يوضح الجدولين (2-3) ، (3-3) تطور حركات التسويات الإجمالية التي تمت من خلال النظام RTGS-JO بالدينار والدولار، فيلاحظ أنها زادت من حيث القيمة من (35.212) مليون دينار عام 2002 لتصل إلى (88.125) مليون دينار عام 2007، أما الدولار فقد ارتفعت القيمة من (175) ألف إلى (5.336) مليون دولار.
2004	قام البنك المركزي بإصدار كتيب إرشادات لأعضاء إدارات المصارف فيما يخص قانون الحاكمية المؤسسية.
2006	1. تم إصدار تعليمات معدلة فيما يخص عمليات غسيل الموال، الذي تمخض عنها تأسيس وحدة مكافحة غسل الأموال في البنك المركزي. 2. تم إصدار تعليمات خطة "استمرارية العمل Business Continuity Plan" والتي تشمل كذلك خطة التصدي للكوارث Disaster Recovery Plan. 3. فرض البنك المركزي على المصارف العاملة في السوق الأردني أن تتوفر لديه سياسة استثمارية معتمدة من مجلس إدارتها من خلال إصدار تعليمات خاصة في إدارة المخاطر المصرفية فيما يخص إدارة موجودات/مطلوبات البنك من العملات الأجنبية، تحدد من خلال هذه السياسة طبيعة وأنواع الاستثمارات المرغوب بها بالعملات الأجنبية وتحديد السقوف الخاصة بكل نوع استثمار.

	4. إصدار تعليمات خاصة بالمصارف توجب عليها توضيح سياسة الإدارة في إدارة المخاطر الائتمانية، مخاطر السوق ومخاطر العمليات والسيولة والمخاطر القانونية. 5. تم إصدار تعليمات "مراقبة الامتثال Compliance" بهدف التأكد من مدى امتثال المصارف وسياساتها الداخلية لجميع القوانين والأنظمة والتعليمات والمعايير المصرفية الصادرة من الجهات المحلية والدولية. 6. إصدار تعليمات تضبط كيفية تعامل المصارف في الخدمات التي تخص التعامل مع العملات الأجنبية والمعادن الثمينة الرئيسية، حيث فرضت هذه التعليمات على المصارف التعامل على أساس الهامش لصالح العملاء، بحيث تقوم المصارف بأخذ هامش أولي من العملاء بنسبة (15%) من قيمة المراكز المفتوحة بالعملات الأجنبية والمعادن الثمينة، ويتم تعديل هذا الهامش بالأرباح/الخسائر المتحققة، ولا يجوز أن ينخفض هذا الهامش عن (5%) من قيمة المراكز المفتوحة.
2007	1. ما بين 2000-2007 تم الإعداد لتطبيق أحدث الأساليب الرقابية خاصة لتطوير ما يسمى نظام "الإنذار المبكر Early Warning System" وإعداد اختبارات الأوضاع الضاغطة، وتطوير قاعدة بيانات تتناسب مع المعايير الدولية والتي تم إقرار العمل بها منذ بداية عام 2008 بشكل رسمي. 2. تم إصدار تعليمات معدلة لتعليمات السيولة حيث رفع الوزن الترجيحي للودائع ما بين البنوك والمتبقي على استحقاقها سنة أو أقل إلى 100% حيث كانت النسبة القديمة تتراوح ما بين (50%-75%). 3. أصدرت تعليمات تحدد أسس الانتشار المصرفي الداخلي للمصارف المرخصة لضمان سلامة الوضع المالي والإداري. 4. تم إصدار نماذج معدلة للبيانات المالية للمصارف لأغراض النشر والتي تتوافق مع المعيار الدولي رقم 4 (IFRS 7). 5. تم إصدار تعليمات خاصة في إدارة وتسويق المحافظ والصناديق الاستثمارية بالعملات الأجنبية لصالح العملاء، بحيث يقتصر دور المصرف فيها على دور الوسيط، وذلك بهدف حماية المركز المالي للمصرف وبالتالي حماية استقرار القطاع المصرفي ككل. 6. تم إصدار تعليمات تلزم المصارف بإعداد دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن، بحيث تعتمد في إعدادها لهذا الدليل على "مبادئ الحاكمية المؤسسية Corporate Governance" الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). 7. تم إقرار تطبيق مبادئ بازل II في القطاع المصرفي مع بداية عام 2008، حيث شهد عام 2007 فترة تجريبية في عملية تطبيق معايير بازل II للتأكد من جاهزية المصارف لتطبيقه بشكل رسمي في عام 2008. 8. شهد هذا العام تطبيق نظام المقاصة الالكترونية ECCH والذي عمل على تقليص فترة تحصيل الشيكات لنفس يوم العمل الذي يتم فيه إيداع الشيك في حساب المستفيد.

مصدر المعلومات: التقرير السنوي للبنك المركزي 2007

نستطيع أن نقول أن هذه الإجراءات جاءت مواكبة للتغيرات والتطورات التكنولوجية والتشريعية التي طبقت عالمياً في القطاعات المصرفية من جهة، ومواكبة للأهداف التوجيهية للسياسات الاقتصادية والنقدية من جهة أخرى. فعلى سبيل المثال، توقيع المذكرات الرقابية محلياً ودولياً مثل توقيع مذكرة رقابية مع مؤسسة ضمان الودائع محلياً، ومع العديد من الدول المضيفة لفروع المصارف الأردنية، وذلك يعكس حرص البنك المركزي على أهمية الإجراءات الرقابية داخلياً وخارجياً كدور احترازي للوقوف دون حدوث انتكاسات مالية في القطاع يكون سببها المخالفات الإدارية داخل المنشآت المصرفية لأي سبب كاحتدام شدة المنافسة ورغبة الإدارة الدائمة لتحقيق الأرباح الآنية التي قد يكون الإصرار على تحقيقها سبب في تجاوزات إدارية كثيرة، وإيماناً من أن الأوضاع الخارجية فيما يخص الكيفية التي تدار فيها الفروع واحتمالية تأثير الأوضاع المالية لهذه الفروع على القطاع المصرفي الأردني الداخلي ولو بشكل نسبيً، كذلك تأسيس نظام المدفوعات الإلكترونية وتشغيل نظام التسويات الإجمالية الفوري – الأردن في العامين (2001–2002) عمل على دعم البيئة الأدائية للمصارف العاملة في السوق الأردني ودعم سرعة الأداء في تسوية المدفوعات بشكل عام داخلياً وخارجياً، وفي العام 2007 اتخذت إجراءات احترازية جاءت مواكبة للأزمة المالية العالمية بإصدار تعليمات خاصة، وإدارة وتسويق المحافظ والصناديق الاستثمارية بالعملات الأجنبية لصالح العملاء، كذلك إصدار تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك، تطبيق مبادئ بازل II وتطبيق نظام المقاصة الإلكترونية.

لابد الإشارة هنا إلى أن الإجراءات التي يقدمها البنك المركزي لدعم البيئة التنافسية للقطاع المصرفي لا تعني القضاء النهائي على حدوث أزمات في القطاع تأثرا بالأحداث والظروف الاقتصادية والمصرفية العالمية والمحلية، إلا أن هذه الإجراءات والتوجهات السياسية قد تساعد على التخفيف من هذا التأثر وبالتالي يتمكن القطاع المصرفي ومنشاته من امتصاص اثر الأزمات العارضة التي قد تعصف بالعمل المصرفي محليا ودوليا.

وهذا ما سوف نقوم باستنباطه من خلال ربط اثر هذه الإجراءات على الأداء المصرفي في الفصل الثالث.

4.2. التغيرات التي طرأت على أدوات السياسة النقدية خــلال الفتــرة 2003-2007 وأثرها على بيئة القطاع المصرفي.

من خلال رصد التغيرات التي طرأت على أهم أدوات السياسة النقدية سنحاول اســتقراء أثرها على أهم الأدوات الإستراتيجية للعمل المصرفي فيما يخص الخدمات الرئيسية لاختــراق السوق والتي تؤثر بالمحصلة على معدل التضخم، حجم الاستثمارات الخارجية، والسيولة وحجم الاحتياطات من العملات الأجنبية.

1.4.2. سياسة التحكم بنسبة الاحتياطي النقدي للمصارف:

على الرغم من أن هناك دراسات (ابو الرب 2003) أثبتت أن أثر هــذه الأداة محــدود ومرتبط بمدى حجم السيولة لدى المصرف نفسه، حيث يضعف تأثير هذه الأداة عنــدما يكــون حجم السيولة للمصرف مرتفعا (ابو الرب 2003)، إلا أنها تبقى أداة تعطى أهمية في السياسات النقدية للقطاعات المصرفية.

عمد البنك المركزي منذ العام (2001-2007) إلى تثبيت نسبة الاحتياطي علــى نــسبة (8%) (البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي 2007) والتي انخفضت بمقدار نقطتين عــن العام (2000) بهدف زيادة مرونة المصارف في منح الائتمان من خــلال ازديــاد الاحتيــاطي الفائض لديها، الذي يعكس ازدياد السيولة التي تمكن هذه المصارف من زيــادة قــدرتها علــى توسيع القاعدة الائتمانية.

انعكس تخفيض نسبة الاحتياطي الإجباري إلى ارتفاع ملحوظ في حجم الاحتياطي الفائض ما بين العامين (2000-2001) من (160) مليون إلى (245) مليون دينار على التوالي، إلا أن الاحتياطي الفائض استمر في الزيادة خلال الفترة (2002-2005) على الرغم من ثبات النسبة، ليعاود الانخفاض بعد ذلك ليصل إلى (468) مليون دينار في العام 2007، بينما وفي بالمقابــل انخفض الاحتياطي الإلزامي بين العامين (2000-2001) من (390) مليون دينار ليصل إلــى (283) مليون دينار، وهذه نتيجة واقعية بسبب انخفاض نسبة الاحتيــاطي الإلزامــي لــصالح الاحتياطي الفائض، ليعاود هذه الاحتياطي ويأخذ اتجاهاً تصاعدياً بشكل ملحوظ في الأعوام التي تلت (2001) ليصل إلى (834) مليــون دينــار فــي العــام 2007. (يمكــن الرجــوع إلــى الجدول 4-2).

السؤال الذي يطرح نفسه لماذا أخذ الاحتياطي الفائض بالانخفاض خلال السنوات الثلاثــة الأخيرة الممتدة من (2005-2007)؟ هل لهذا الانخفاض انعكــاس علــى حجــم التــسهيلات

الممنوحة، أم أن هذا الانخفاض ناتج عن استثمار المصارف الجزء الأكبر من هذا الفائض في شهادات الإيداع والتي تعد أداة من أدوات امتصاص فائض السيولة لدى المصارف؟؟ هذا ما سوف تستبطنه الدراسة عند الحديث عن أثر أدوات السياسة النقدية على القدرة الائتمانية للقطاع المصرفي والاقتصاد ككل في هذا الفصل.

2.4.2. التطور الحاصل على أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي:

يقوم البنك المركزي بالتحكم بأسعار الفائدة لما يسمى أدوات السوق المفتوحة وهي تشمل فائدة تسهيلات إعادة الخصم، فائدة اتفاقيات إعادة الشراء، سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة وفائدة شهادات الإيداع، ويهدف البنك المركزي من رفع أو خفض هذه النسب بهدف التأثير على حجم السيولة العامة بما يخدم الصالح العام للاقتصاد من خلال التأثير غير المباشر على القدرة الائتمانية للقطاع المصرفي، كذلك فهذه الأسعار تؤثر على الهيكل التنظيمي لفوائد الإيداع والإقراض للمصارف العاملة في السوق.

من أهم التطورات التي أدخلها البنك المركزي على هذه الأدوات والتي جاءت مواكبة للتطورات الحاصلة في نسب الفوائد الفيدرالية الأمريكية[1] هو اعتماد سعر فائدة الإيداع لدى البنك المركزي لليلة واحدة، وهو سعر الفائدة المرجح على القروض بين المصارف لليلة واحدة.

نجد أن جميع هذه الأدوات اتسمت بالارتفاع خلال الفترة من (2003–2006) لتتجه نحو الانخفاض في العام 2007 مرة أخرى (الجدول 5–2)، وقد جاء ذلك مواكباً للتطورات الاقتصادية والتي بدأت تعصف بالأسواق العالمية مع نهاية العام 2006 وبداية العام 2007، والتغيرات الحاصلة على أسعار الفائدة وأدوات السياسة النقدية الفيدرالية الأمريكية.

السؤال الذي يطرح هنا: هل هذه التوجهات المتبعة من قبل البنك المركزي استطاعت أن تحقق دعماً للبيئة التنافسية للقطاع المصرفي وللاقتصاد عموماً؟؟

للإجابة عن هذا السؤال سوف نرصد التغيرات التي طرأت على كل من السيولة العامة، واحتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية، وهامش الفائدة بين الودائع والقروض، و حجم التدفقات للاستثمارات الخارجية المباشرة في الأردن، والتضخم.

---

(1) محاضرة الدكتور أمية طوقان مرجع سابق، إضافة ورقة عمل بعنوان "Jordan Monetary Transparency" وهو تقرير يصدر عن Oxford Analylica. 2006

فيما يخص السيولة النقدية نجد أنها شهدت نمواً خلال فترة الدراسة (2003–2007) حيث سجلت أعلى نسبة نمو في العام 2006 لتصل إلى (16.9%)، وبما أن شهادات الإيداع تعد من أهم أدوات السوق المفتوحة التي يلجأ اليها البنك المركزي لامتصاص السيولة الزائـدة للتـأثير بشكل غير مباشر على نسبة التضخم، فأهمية السيطرة على حجم السيولة العامـة يكمـن فـي المحافظة على نسبة تضخم مقبولة محلياً، ودولياً لتسهيل عملية جذب الاستثمارات الخارجيـة، على الرغم من أن البنك المركزي عمد إلى التخفيض الحذر من حجم شهادات الإيداع المصدرة خلال فترة الدراسة لدعم السوق الأردني بحجم سيولة يتناسب والتطـورات الاقتـصادية التـي طرأت على الاقتصاد الأردني عموماً، إلا أن هذا الإجراء لم ينعكس بنفس الإيجابية على نـسبة التضخم فقد شهد العام 2004 نمواً مفاجئاً لنسبة التضخم، كما يظهرها الجدول(9–2)، لترتفع من (1.6%) عام2003 إلى (3.4%) في العام 2004، أي ما يعادل ضعفي العام الـسابق، وعلـى الرغم من أن العام 2005 شهد نمواً في حجم السيولة بنسبة (16.9%) أي بنمو بمقدار (5.2) مليار دينارعن السنة السابقة إلا أن نسبة التضخم حافظت على ثبات في النمو (3.5%)، العـام (2006) وعلى الرغم من انخفاض النمو في حجم السيولة إلا أن ارتفاع نـسبة التـضخم الـى ضعف ما كانت عليه في السنة السابقة ليصل إلى (6.3%) الرجوع إلى الجدول(8–2)، وهـذا يعكس أن التضخم في الاقتصاد الأردني لا يتأثر فقط في القرارات المتخذة من قبل صانع القرار للسياسة النقدية، وهذا يعكس طبيعة الاقتصاد الأردني كونه اقتصاد مستورد أي أنه يعتمد بشكل أساسي على استيراد الموارد الرئيسية (عوامل الإنتاج) والمواد الغذائية الأساسـية أكثـر مـن اعتماده على التصدير، وبالتالي للتخفيف من التأثير السلبي للأسعار العالمية لهذه الموارد لابـد من تحويل الاقتصاد الأردني من اقتصاد الاستيراد إلى اقتصاد الصادرات من خـلال تـشجيع الصناعات المحلية من جهة، وبشكل أساسي خصوصاً في المجالات التي تتـوفر لـدى الأردن مواردها الأولية للتخفيف من العبء المادي للصناعة، ومن جهـة أخـرى جـذب اسـتثمارات صناعية لأنها تساعد على تحقيق الاكتفاء الذاتي واعتماد السوق المحلي على التزود مـن هـذه الصناعات.

أما فيما يخص حجم التدفقات الاستثمارية الخارجية المباشرة والتي سعت الحكومـة مـن خلال توجهاتها لدعيم البيئة الاقتصادية من خلال سعي سياساتها الاستثمارية الداعمة لهذه البيئة الاقتصادية، فلا شك أن ظروف كثيرة لعبت دوراً في التطور الإيجابي لهذا البند حيـث لعبـت الفرصة البيئية دوراً في دعم الجهود لجذب هذه الاستثمارات، حيث الاستقرار الذي يتمتـع بـه الأردن مقارنة مع الدول المحيطة ساهم ابان حرب الخليج الثالثة على العراق في استقطاب جزء

من رؤوس الأموال العراقية إلى الأردن حيث كان يشكل المنفذ الأقرب أمامها (إلا أننا لم نتمكن من الحصول على إحصاءات دقيقة نعتمد عليها في تقييمنا لعامل الفرصة في تأثيره على البيئـــة التنافسية للقطاع، خصوصا سوق الطلب المصرفي)، إضافة الى مساعي صانع القرار للـــسياسة النقدية لإرساء الاستقرار لهذه السياسات وتثبيت قيمة الدينار أمام الدولار والسيطرة على عـــدم الجموح في نسبة النمو في التضخم أو حدوث تقلبات غير محمودة فيه أرست جذورًا من الثقـــة لدى المستثمر الأجنبي مما ساهم في إحداث التطور الإيجابي في نمـــو حجـــم هـــذه التـــدفقات كما يظهرها الجدول (9-2) حيث أظهرت ارتفاع من (314) مليون دينار فـــي العـــام 2003 لتصل إلى (1.3) مليار دينار في العام (2007)، إلا أننا نلاحـــظ أن التـــدفقات للعـــام (2007) انخفضت إلى النصف تقريباً عن حجم التدفقات في العام 2006 التي وصلت إلى مـــا يقـــارب (2.3) مليار دينار، وهذا يعكس ظروف التوتر الاقتصادي التي سادت في العام 2007 نتيجـــة الأزمة المالية العالمية التي بدأت بوادرها تعصف في العالم في هذا العام، وفي المقابل انعكـــس على زيادة حجم احتياطات البنك المركزي من العملات الأجنبية، بالإضـــافة إلـــى المـــساعدات والتعويضات التي حصل الأردن عليها من الجهات الدولية أو التعويضات عن الأضـــرار التـــي يواجهها الأردن من جراء الحرب على العراق (البنك المركزي الاردني،التقرير الـــسنوي2005 و2006)، حيث ارتفعت هذه الاحتياطات من ما يقارب (3) مليار لصل إلى ما يقارب (5) مليار دينار، وتكمن أهمية هذه الاحتياطيات في انعكاس توفرها على قدرة القطاع المصرفي في توفير القيم المطلوبة لتغطية المستوردات المتوقعة من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، حيث انخفضت هذه المدة من (9) أشهر عام 2003 لتصل إلى (5) أشهر عام 2007، إلا أنها تبقـــى هذه المدة ضمن مستوى الأمان المطلوب.

وبما أن الاستثمارات المباشرة لابد وأن تستثمر في أهم القطاعات الاقتصادية كالصناعة، والإنشاءات والتجارة العامة، وجميعها تعد من القطاعات المعتمدة على التمويل الخارجي لتسيير أعمالها وتطويرها، وبشكل عام تشكل هذه القطاعات ما يسمى بالقطاع الخاص، لذا فقد شـــهدت التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص من قبل القطاع المصرفي نمواً ملحوظاً خلال فترة الدراسة حيث ارتفعت نسبة النمو من (3.5%) عام 2003 لتصل إلى أعلى نـــسبة لهـــا خـــلال الفتـــرة (30.5%) في العام 2005، لتعاود الانخفاض لتصل إلى (15.3) عام 2007، (يمكن الرجـــوع إلى الجدول (9-2)).

أما فيما يخص هامش الربح (هامش الفائدة) فقد شهد توجه انخفاضي خلال فترة الدراسة، وهذا مؤشر جيد بالنسبة للسوق حيث يشير إلى ارتفاع لوتيرة المنافـــسة فـــي ســـوق القطـــاع

المصرفي حيث انخفض من (6.17%) في العام (2003)، ليصل إلى (3.3%) في العام (2007)، وسيتم الحديث بشكل أوسع عن هذا المؤشر عند الحديث عن تنافسية القطاع المصرفي في الفصل الرابع.

وهذا الانخفاض كان انعكاساً لتحكم البنك المركزي في نسبة الفائدة على شهادات الإيداع وسعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء حيث تعدان أداتين مهمتين تقوم المصارف بناءاً عليهما في تحديد أسعار فوائد الإقراض والإيداع(الجدول 6-2)، أما انحسار الفرق بين هاتين النسبتين للعامين (2006 و 2007) فقد جاء بسبب ارتفاع نسبة فائدة الإيداع بشكل ملحوظ على نسبة فائدة الإقراض، فقد ارتفعت فائدة الإيداع بنسبة (1.17%) في العام 2006 عن 2005 لتسجل نسبة (5.13%)، بينما فائدة الإقراض ارتفعت بمقدار 46 نقطة فقط، عام 2007 شهد ارتفاع كذلك كلا الفائدتين بمقدار 43 نقطة لفائدة الإيداع، و30 نقطة لفائدة الإقراض، وهذا قد يعكس توجه المصارف لدعم ثقة العملاء المودعين في القطاع المصرفي الأردني كاجراء احترازي من لجوء العملاء إلى سحب ودائعهم من المصارف كردة فعل لحالة عدم التأكد التي بدأت ترخي ظلالها على الاقتصاديات العالمية، والتخوف من حدوث انتكاسات في القطاع المصرفي لا يحمد عقباها.

الخلاصة:

في محاولة استقراء مدى إيجابية الإجراءات المتبعة من قبل الحكومة لتدعيم البيئة التنافسية للاقتصاد الأردني، فيما يخص الإجراءات التي ارتأينا أنها تؤثر بشكل غير مباشر على بيئة القطاع المصرفي من خلال التأثير على سوق الطلب من جهة، والإجراءات التي اتخذتها الحكومة كذلك ممثلة بالبنك المركزي لتطوير بيئة القطاع المصرفي تشريعياً وتكنولوجياً وتنظيمياً بما يتناسب والأهداف العامة للقطاع المصرفي ورفع تنافسية بيئتة من جهة، وبما يتناسب والأهداف الاقتصادية العامة ورفع تنافسية البيئة الاقتصادية من جهة أخرى.

وقد عكست نسب النمو في السيولة (عرض النقد) نموا متوازنا تناسب والتطورات الحادثة في سوق الطلب للقطاع المصرفي، وهذا يعكس التناغم بين قرارات صانع القرار للسياسة النقدية والتغيرات في احتياجات السوق المصرفي والاقتصاد عموما، وإن هذا التوازن كان من المفترض أن ينعكس بنفس الدرجة على نسبة التضخم، إلا أن ارتفاع نسبة التضخم بنسبة (1.7%) في العام 2004 عن 2003، وبنسبة (2.8%) في العام 2006 عن 2005، فإنه لا يعزى فقط الى ارتفاع السيولة في السوق وإنما يعزى كذلك إلى طبيعة الاقتصاد الأردني حيث

يعتمد على الاستيراد بشكل كبير وأساسي، و شهدت هذه الفترة نمواً في المستوردات بشكل ملحوظ مع العلم أن أسعار المنتجات الأساسية والنفط شهدت ارتفاعا كبيرا خلال نفس الفترة، ونجد أن هذا الثبات والاستقرار انعكس على ثقة المستثمر الخارجي في البيئة الاستثمارية للاقتصاد الأردني مما انعكس على النمو في حجم الاستثمارات المباشرة الخارجية التي دخلت إلى السوق الأردني.

بالمقابل قام البنك المركزي بدعم البيئة التشريعية والتكنولوجية للقطاع المصرفي من خلال العديد من الإجراءات التي اعتمدها كإصدار قانون المعاملات الإلكترونية، تطبيق نظام CAMEL لتقييم المصارف المحلية وهذا التقييم له أثره على السمعة التنافسية للمصارف على المستوى المحلي والعالمي كل حسب تقييمه، تشغيل نظام التسويات الإجمالية الفوري- الأردن وغيرها(الجدول 1-2 صفحة28).

هذه التطورات عكست إيجابياتها على القطاع المصرفي مما أثمر عن دخول عدد من الاستثمارات المباشرة في القطاع المصرفي، مما أسهم في رفع وتيرة المنافسة في القطاع حيث سيتم التحدث في الفصل الرابع بتفصيل اكثرعن هذا الجانب، بالإضافة إلى ثقة المستثمر الخارجي في البيئة المصرفية بشكل خاص والبيئة الاقتصادية بشكل عام، مما أدى إلى دعم القطاعات المعتمدة على التمويل الخارجي وبالتالي دعم بيئة الطلب للقطاع المصرفي.

فعلى سبيل المثال كان التوجهات السياسة النقدية في تحديد سعر الفائدة على شهادات الإيداع (شراءا والبيعا) اثر ملموس على فائدة الإقراض والإيداع، وفي المقابل انعكست على هامش الفائدة والذي اعتمد كمؤشر لتقييم درجة المنافسة، وهذا ما سوف نقف عليه في الفصل الرابع، كذلك نجد أن السياسات الداعمة للبيئة الاستثمارية أسهمت بزيادة حجم الاستثمارات وهذا بدوره سوف ينعكس على سوق الطلب وهذا سوف تثبته النتائج في الفصل الرابع.

أخيراً أظهرت القيم والنسب التي اعتمدت في هذه الدارسة ورصد التطورات في الإجراءات الحكومية انعكاسات إيجابية على السوق المصرفي لا يمكن إنكارها.

الفصل الثالث

تحليل البيئة التنافسية للقطاع المصرفي الأردني

1.3. المقـــدمـــــة:

احتل الحديث عن تنافسية القطاع المصرفي حيزا كبيرا من قبـل البـاحثين وأصـحاب القرار، ويعود ذلك لأهمية الدور الذي يلعبه هذا القطاع في النظام المالي، ولمساهمته في توفير التمويل المناسب للمشاريع الصناعية التي لا تعتمد بطبيعتها على التمويل الذاتي للمنشاة سـواء في مراحل الإنشاء أو في عملياتها التطويرية اللاحقة، ولاهمية القطاع المصرفي كوسـيط فـي الاقتصاد الوطني، كان لابد من تنظيم وإدارة هذا القطاع من خلال أدوات السياسة النقدية للتأثير على ادارة المصارف لعملياتها المالية بما يتناسب الأهداف العامة للاقتصاد.

سيقوم هذا الفصل بتحليل تنافسية القطاع المصرفي الأردني من خـلال تقيـيم وتحليـل التطورات التي طرات على القيم والنسب المئوية للمؤشرات التي اعتمدتها الدراسة.

2.3. تحليل تنافسية البيئة المصرفية الأردنية:

1.2.3. تحليل تنافسية عوامل الإنتاج:

يتضمن هذا العامل العديد من العناصر التي سنتطرق لتحليلها والتي تشكل أساسا داعمـا للقاعدة الإنتاجية للقطاع المصرفي.

أ. دعم البحث العلمي والجهات التعليمية والتدريبية:

في هذا المضمار نلاحظ الارتقاء التصاعدي لمساهمة القطاع المصرفي في دعم الجهات المسؤولة عن عمليات البحث وتوفير العمالة المتعلمة والمدربة سواء لسوق القطاع المصرفي أو للسوق بشكل عام، مما يعكس مساهمة القطاع المصرفي في العملية التنموية، فقـد ارتفعـت مساهمة القطاع في دعم البحث العلمي والجامعات الأردنية من ما يقارب (7) مليون دينار فـي العام 2003 لتصل إلى ما يقارب (11) مليون دينار في العام (2007)، بينما ارتفعت مـساهمة القطاع في دعم صندوق التدريب والتعليم المهني فقد ارتفعت من ما يقارب (2) مليون دينار عام 2003، لتصل إلى ما يقارب (3) مليون دينارفي العام (2007)(الجدول 1-3).

ب. بيانات العملاء والخدمات المقدمة:

أما فيما يخص المعلومات عن العملاء فلكل مصرف أسلوبه في الاستقصاء عن عملائه وتتولى دائرة المخاطر في المصارف مسؤولية جمع المعلومات، بالإضافة إلى أن البنك المركزي يوفر نظامًا يزود المصارف بأسماء العملاء المصنفين بأنهم خطر في معاملاتهم المصرفية، بسبب مشاكل عدم تسديد الائتمان الممنوح لهم أو تكرار عملية الشيكات المرتجعة وغيرها، وفيما يخص أبحاث السوق ومتابعة التطورات الحاصلة في احتياجاته فقد عكستها الخدمات التي تاصلت في سوق العرض المصرفي والتي يمكن تلخيصها بما يلي:

- توفير عدد من الخدمات التي يقدمها المصرف لعملائه على مدار الساعة من خلال أجهزة الصراف الآلي، التي تقدم خدمات السحب والإيداع الإلكتروني وتسديد فواتير الهاتف والمياه وغيرها، والسحب على البطاقات الائتمانية، فقد ارتفع عدد أجهزة الصراف الآلي في القطاع المصرفي من (724) عام 2006 لتصل في العام 2007 إلى (846) (جمعية البنوك الاردنية 2007).
- خدمة المقاصة الإلكترونية التي تقدم خدمة صرف الشيكات المسحوبة على المصارف فيما بينها خلال مدة لا تتجاوز يوم عمل واحد.
- تطوير خدمة البطاقات الممغنطة، وتطوير أنظمة الجوائز التشجيعية لمستخدمي هذه البطاقات لتوسيع قاعدة المتعاملين بهذه الخدمة.
- توسيع قاعدة التعامل مع الإنترنت وتطوير الخدمات المقدمة من قبل عدد من المصارف العاملة من خلال الكمبيوتر.
- تطوير أنظمة خدمة القروض السكنية بما يتناسب مع التطور الحاصل في قطاع العقارات.
- تطوير خدمة SMS على الحركات التي تمت على البطاقات الائتمانية.
- توسيع قاعدة المتعاملين مع نظام الحوالات السريعة، حيث جاء الاهتمام بهذه الأنظمة نتيجة لما شهده السوق الأردني المصرفي من مواكبة التطورات الحاصلة في العالم في هذا المضمار.

ج. إدارة الموارد البشرية

على صعيد سياسات إدارة الموارد البشرية فقد أخذت المصارف بفترات سبقت فترة الدراسة بالتوجه نحو الاهتمام بتحسين مستوى التعليم للقوى العاملة حيث كان لإنشاء "معهد الدراسات المصرفية" من قبل البنك المركزي (وقد استهل المعهد مساهمته بمنح درجة الدبلوم ثم تطور ليمنح درجة البكالوريوس) الأثر الأكبر في رفع المستوى التعليمي لعدد من الكفاءات

العاملة في القطاع، وهذا يعكس مدى أهمية الدور الاستراتيجي الموجه للحكومة لــدعم البنيــة التحتية للقطاع المصرفي. بالإضافة إلى اهتمامه بعقد الدورات التدريبية المتقدمة والتي تهدف إلى رفع كفاءة الموارد البشرية للقطاع المصرفي، حتى أن بعض إدارات المصارف عملت على إجبار العاملين فيها أصحاب رتب معينة من حملة درجــة الــدبلوم للحــصول علــى درجــة البكالوريوس، وانعكس هذا بالمقابل على التطور الحاصل على مستوى التعليم للعــاملين حيــث ارتفعت نسبة القوى العاملة من حملة الشهادات العليا "البكالوريوس والماجستير والدكتوراه" من (52.5%) في العام2004 لتصل إلى (63%) في العام 2007، بينما حملة شهادة الــدبلوم فقــد انخفضت نسبتهم من (23.9%) في العام 2004، لتصل إلى (18.9%) في العام 2007، حيــث كان هذا الانخفاض لصالح حملة شهادة البكالوريوس، أما التعليم المتــدني فقــد انخفــض مــن (8.23%) في العام 2004 ليصل إلى (8.1%) في العام 2007 ويبقى أفــراد هــذا المــستوى محصوراً في فئة المراسلين والأمن في القطاع المصرفي (2-3 ملحق 2).

أما فيما يخص استراجيات رفع الكفاءة الوظيفية للموظفين فهي تنعكس من خلال التطور في حجم الاتفاق على تدريب الموظفين بهدف تحسين الأداء الوظيفي المصرفي والتنفيذي حيث ارتفع حجم الإنفاق من (3.3) مليون دينار في العام 2003 ليصل إلى ما يقارب (4.8) مليــون دينار في 2007 (الجدول 1-3) .

د. **النظام التشريعي، رأس المال وحقوق المساهمين:**

شهدت القوانين والتشريعات التي تنظم عمل القطاع المصرفي فقد شهدت هــي الأخــرى العديد من التطورات والتي تم الإشارة إليها في الفصل السابق، فعلى سبيل المثال إصدار قانون الحاكمية للمصارف الأردنية وهو قانون يعمل على تنظيم العلاقة بين الإدارة العامة للمــصرف وبين مجلس الإدارة والمساهمين من جهة وبين المصرف والمودعين والجهــات الأخــرى ذات الاهتمام بالمؤسسة Stakeholders من جهة أخرى، تستند مبادئ هذا القــانون علــى مبــادئ الحاكمية الدولية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي (مجلة البنوك 2007) ، وكذلك إصدار تعليمات غسيل الأموال حيث قام البنك المركزي لتفعيل هذه التعليمات، ومن المخطط لهذه الدائرة أن تصبح في المستقبل مؤسسة ذات استقلال مالي وإداري عن البنك المركزي على غرار مــا حصل مع مؤسسة ضمان الودائع.

كذلك التزام المصارف بتطبيق تعليمات قانون بازل II خلال الفترة التجريبية التي امتدت من 2003-نهاية 2007 ليصبح هذا القانون مع بداية العام 2008 قانون فاعل وتسير وفقاً لــه العملية الرقابية من قبل البنك المركزي للنشاطات والأعمال المصرفية.

يقوم البنك المركزي كذلك بتنظيم النشاطات الاستثمارية المسموح للقطاع المصرفي مزاولتها لمصادر لتنمية رأس المال المصارف، فعلى سبيل المثال يقيد البنك المركزي لجوء المصارف لامتلاك العقارات والأراضي وامتلاك منشآت تجارية غير استثمارية، بينما يمنع البنك المركزي المصارف من مزاولة النشاطات التأمينية بشكل مباشر، بالمقابل لا يقيد استثمار المصارف في السندات الحكومية (World bank 2004).

أما فيما يخص حجم حقوق المساهمين ورأس المال تعد مؤشرًا على مدى تنافسية القطاع المصرفي(Duncan 2003) فهي تعد خط الدفاع الأول للحفاظ على حقوق المودعين، لدعم هذا البند قام البنك المركزي بالعمل على إصدار قرار عام 2003 لزيادة رأس المال المدفوع من (20) مليون دينار ليصل إلى (50) مليون دينار وقد تم بالفعل في العام 2006، ومن جهة أخرى قام البنك المركزي بتوجيه المصارف إلى توسيع بنود حسابات الاحتياطيات والمخصصات المختلفة والتي تشكل مع كل من رأس المال المدفوع والأرباح المدورة إجمالي حقوق المساهمين مما انعكس على حساب حقوق المساهمين حيث ارتفع رصيده من ما يقارب المليار دينار عام 2003 محققاً نسبة نمو عن 2002 (14.5%) لتصل إلى ما يقارب (3) مليار دينار عام 2007 محققاً نسبة نمو مقدارها 17.5% (3-3 ملحق2).

2.2.3. التحليل الهيكلي والاستراتيجي للقطاع المصرفي في الأردن في ظل المنافسة القائمة:

يتوقف تطور تنافسية القطاع المصرفي والمالي عموماً على العديد من العوامل التي تعكس طبيعة التركيب التنظيمي والاستراتيجي للقطاع المصرفي، وسنقوم من خلال هذا البند التطرق إلى بعض هذه العوامل المستخدمة كمؤشر لانعكاس درجة تنافسية القطاع المصرفي ومدى تأثير هذا القطاع في النمو الاقتصادي الأردني من خلال رصد العمق المالي لكل من عرض النقد، واجمالي التسهيلات الممنوحة للقطاعات المعتمدة على التمويل الخارجي.

أ. درجة مساهمة الحكومة والأجانب في القطاع المصرفي الأردني والنظام الرقابي:

تقتصر مساهمة الحكومة في القطاع المصرفي الأردني على الدور الرقابي ووضع الاستراتيجيات العامة ، والمتمثلة بتوجيه أدوات السياسة النقدية بما يتناسب وأولويات الاقتصاد، حيث تبني الإستراتيجيات الائتمانية للقطاع المصرفي وفقا لها.

فقانون البنك المركزي لا يسمح للقطاع الحكومي في الاستثمار في القطاع المصرفي، لضمان استقلاليته التامة، حيث ان القطاع المصرفي الأردني مملوك بالكامل من قبل القطاع الخاص، مما يجعله مفتوحا أمام الاستثمارات الخارجية المباشرة والمحلية وفقا للقانون العام للبنك المركزي، إضافة إلى ذلك فان الحكومة تتعامل مع القطاع المصرفي كعميل مقترض وذلك من خلال السندات وشهادات الإيداع التي يقوم البنك المركزي بإصدارها لأغراض الموازنة، أو كمودع.

ولضمان التزام الاستراتيجيات الخاصة بالمصارف العاملة في السوق الأردني بما يتناسب واستراتيجيات السياسة النقدية ، فانه يقع على عاتق البنك المركزي العملية الرقابية لمدى التزام المصارف بالقوانين والتشريعات التي تنظم العمل المصرفي، مما يجعل من العمل المصرفي أكثر أمنا على الاقتصاد.

ب. تطور حجم القطاع المصرفي خلال الفترة من 2003-2007 (الفروع):

شهدت الصناعة المصرفية الأردنية تطوراً في حجمها منذ أن تأسس هذا القطاع وكانت وما زالت ساحة هذا القطاع مفتوحة أمام المنافسين غير المحليين.

شهدت الفترة ما بين 2003-2007 دخول عدد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع المصرفي الأردني وهي مصرف عودة، مصرف لبنان والمهجر، ومصرف الكويت الوطني، ليرتفع عدد المصارف العاملة في القطاع المصرفي الأردني من (21) مصرفًا عام 2003 ليصل إلى (23) عام 2007، منها (14) مصرفا تجاريا محليا في العام 2003 حيث شهدت انخفاض إلى (13) مصرف في العام 2007، بينما المصارف التجارية الأجنبية فقد شهدت ارتفاعاً من (5) مصارف في العام 2003 ليصل إلى (8) مصارف في العام 2007، وبقي حجم المصارف الإسلامية محافظاً على ثباته خلال فترة الدراسة(الجدول 1-3 الملحق 2).

بالمقابل شهدت إستراتيجية الانتشار من قبل المصارف توسعا حيث ارتفع إجمالي الفروع في القطاع المصرفي من (449) في العام 2003 ليصل إلى (559) عام 2007، وهذا بالتالي يعكس إستراتيجية التوجه للسوق لكسب أكبر حصة من السوق وكسب المنافسة.

أما على مستوى الانتشار الخارجي فقد شهدت المصارف المحلية زيادة في التفرع الخارجي حيث ارتفعت الفروع المحلية في الأسواق الخارجية من (124) فرعاً عام 2003 ليصل إلى (137) فرعاً في العام 2007، وهذا يعكس توجه المصارف المحلية لحصد حصة من الأسواق الخارجية معظمها تم فتحه في السوق الفلسطيني والجزء الآخر توزع في الأسواق العربية مثل سوريا، المغرب، مصر، الإمارات وغيرها، فقد يكون عدم التوجه للأسواق الأوروبية والأمريكية جعل القطاع المصرفي في ركن أكثر أمناً من تأثر بالأزمة المالية العالمية التي ألمت بالأسواق العالمية.

ج. التغير في طبيعة المنافسة في القطاع المصرفي:

سنناقش المنافسة في القطاع المصرفي الأردني من خلال رصد حصص كل من المصارف التجارية المحلية والمصارف التجارية الأجنبية، والمصارف الإسلامية من إجمالي الموجودات والتسهيلات والودائع، وكذلك احتساب التركز في هذه البنود الثلاثة، بالإضافة إلى رصد التطور في الكفاءة المالية للقطاع المصرفي ومؤشر درجة الانفتاح للقطاع، والعمق المالي للقطاع المصرفي كقياس حجم القطاع المصرفي بالنسبة للاقتصاد ككل (قندح 2003). **التغير في حصص المجموعات المصرفية العاملة في القطاع المصرفي الأردني:**

حيث سيتم رصد هذا التغير في حصص المصارف من إجمالي أهم المؤشرات التي اعتمدتها الدراسة (الموجودات، التسهيلات، الودائع) وفقاً للمنهج الذي اعتمد في هذه الدراسة من تقسيم المصارف إلى ثلاثة مجموعات (المصارف التجارية المحلية، المصارف التجارية الأجنبية والمصارف الإسلامية).

أ. تطور حصص المجموعات المصرفية العاملة من إجمالي التسهيلات:

شهد بند التسهيلات المصرفية الممنوحة من قبل القطاع المصرفي الأردني نموا ملحوظا خلال فترة الدراسة من 2003– 2007، حيث ارتفع رصيد التسهيلات من ما يقارب(5.03) مليار دينار أردني عام 2003، ليصل إلى قرابة (11,2) مليار دينار عام 2007، وهذا التطور يعكس مدى التطور الحاصل في سوق الطلب على هذه الخدمة(حيث سيتم مناقشته في بند لاحق)، وبالمقابل تعكس الزيادة في سوق العرض المصرفي (المنافسين) الناتج عن دخول استثمارات مباشرة إلى القطاع المصرفي(مصارف جديدة).

بالمقابل أظهرت نسبة النمو في هذا البند نموا واضحا خلال الفترة من 2003–2006 حيث ارتفعت من(19,3%) لتصل إلى (27,2%) على التوالي، بينما أظهرت النسبة انخفاضا ملحوظا بين العام 2007 لتصل إلى 16,1%)، وهذا الانخفاض يظهر انعكاس ظلال الأزمة المالية العالمية على التوجهات الإستراتيجية للقرارات المصرفية الإدارية في عملية منح الائتمان والتي تمثلت في تخوف المصارف الاردنية من التوسع في منح التسهيلات وخصوصا القروض العقارية، مما ادى الى انخفاض حجم التداول في تلك السوق Real Estate Market، والى انخفاض نمو سوق الطلب المعتمد على النمو في الاستثمارات المباشرة والتي أظهرت انخفاضا في العام 2007 عن العام 2006 بما يقارب(981) مليون دينار (الجدول9–2).

أظهرت كذلك حصص المجموعات المصرفية(بحسب التقسيم المعتمد من قبل الدراسة) العاملة في السوق الأردني خلال فترة الدراسة تقلبات لصالح حصة المصارف الأجنبية، حيث انخفضت حصة المصارف التجارية المحلية من (79,8%) عام 2003 لتصل إلى (78،6) عام 2007، كذلك حصة المصارف الإسلامية شهدت انخفاض من (11,7%) عام 2003 لتصل إلى (10,7%) عام 2007، ليشكل إجمالي الانخفاض من حصة المجموعتين ما نسبته(2,2%)، وهو يقارب نسبة الزيادة في حصة المصارف الأجنبية، والتي شهدت حصتها ارتفاعا من 8,4% عام 2003 لتصل إلى (10,7%) عام 2007 (الجدول 5–3 الملحق 2).

هذا التغير في حصص المجموعات المصرفية يعكس اثر دخول المصارف الاجنبية (الاستثمارات المباشرة) إلى السوق المصرفي الأردني، الذي أدى إلى تغيير هيكلية توزيع حصص المجموعات المصرفية من حجم الطلب على خدمة الائتمان المصرفي، إلا أن القدرة التي أظهرتها المصارف المحلية في الاحتفاظ بالحصة الأكبر من سوق الطلب يعكس ايجابية القدرة التنافسية للبيئة المصرفية للقطاع المصرفي الأردني.

ب. تطور حصص المجموعات المصرفية العاملة من إجمالي الودائع:

يظهر الجدول(6-3) ارتفاعاً تصاعدياً في حجم الودائع، حيث ارتفع رصيد إجمالي الودائع من قرابة (10) مليار دينار في العام 2003 لتصل إلى قرابة (16) مليار دينار في العام 2007، حيث سجل العام 2004 أعلى نسبة نمو مسجلة (15.9%) لتأخذ بعدها نسبة النمو بالهبوط لتصل في العام 2007 إلى (9.7%)، وهذا يعكس التغير المفاجئ الذي شهده الطلب على خدمة الودائع في العام 2004 وإذا ما ربط بالتغير في التركيبة الهيكلية للمجتمع الأردني خلال هذه السنة نتيجة نزوح عدد لا يمكن الاستهانة به من الجاليات العراقية إلى الأردن يصبح هذا التغير متناسب مع هذا التغير على الرغم من عدم وجود إحصائيات واضحة لعدد النازحين في التقارير ذات العلاقة.

أما فيما يخص حصص المجموعات المصرفية من إجمالي الودائع فقد شهدت حصة جميع المجموعات المصرفية نمواً ملحوظاً في حجم الودائع حيث ارتفعت حصة المصارف التجارية المحلية من ما يقارب (8) مليار دينار عام 2003 لتصل إلى قرابة (12.5) مليار دينار في العام 2007، وارتفعت حصة المصارف الإسلامية من قرابة (1) مليار دينار عام 2003 لتصل إلى قرابة (2) مليار دينار عام 2007، أما المصارف الأجنبية فقد حصدت في العام 2003 ما يقارب (892) مليون دينار، ليرتفع حصادها من إجمالي الودائع عام 2007 ما يقارب (2) مليار دينار، بينما عكست نسبة النمو في حصة المصارف التجارية المحلية من إجمالي الودائع انخفاض متتالي من (80.4%)،عام 2003 لتصل إلى (78.9%) عام 2007 لصالح الارتفاع الذي شهدته حصة كل من المصارف الأجنبية والمصارف الإسلامية حيث ارتفعت من (9%) و (10.6%) على التوالي في العام 2003 لتصل النسبة إلى (10.5%) و (10.7%) على التوالي في العام 2007.

ج. تطور حصص المجموعات المصرفية العاملة من إجمالي الموجودات:

شهدت إجمالي موجودات القطاع المصرفي نمواً خلال فترة الدراسة حيث ارتفعت من ما يقارب (15) مليار دينار عام 2003 إلى حوالي (26.5) مليار دينار أردني. وقد شهدت موجودات المصارف التجارية المحلية ارتفاع من ما يقارب (12) مليار إلى ما يقارب (21) مليار دينار، بينما المصارف الإسلامية نما حجم موجوداتها من ما يقارب (1.6) مليار دينار في العام 2003 لتصل إلى ما يقارب (3) مليار دينار في عام 2007، أما المصارف التجارية الاجنبية فقد ارتفعت موجوداتها من ما يقارب (1) مليار دينار لتصل في العام 2007 إلى ما يقارب (3) مليار دينار.

أما مؤشر نسبة النمو في حصة المصارف التجارية المحلية من إجمالي الموجودات فقد شهد نمواً مميزاً خلال الفترة خلال الفترة من 2003–2006 حيث ارتفعت النسبة من (79.8%) لتصل إلى (88.1%) لتعود هذه النسبة للانخفاض الملحوظ في العام 2007 لتصل إلى (79.2%) مسجلة بالمحصلة انخفاض إجمالي عن 2003 بمقدار (6) نقاط، أما المصارف الإسلامية فنسبة حصتها من إجمالي الموجودات سجلت تأرجحا بين النقصان والزيادة إلا أن بالمحصلة سجل العام 2007 انخفاض في الحصة بمقدار (8) نقاط عن 2003 فإجمالي الانخفاض في حصة كل من المصارف التجارية المحلية والإسلامية كان لصالح حصة المصارف الأجنبية من إجمالي الموجودات حيث سجل العام 2007 زيادة في حصتها بمقدار (1.4%) عن مقدار نسبة حصتها من إجمالي الموجودات للقطاع للعام 2003 (الجدول 7–3)، وهذا يعكس بوضوح التغير في وتيرة المنافسة في سوق المنافسة للقطاع المصرفي خلال فترة الدراسة.

2. التغير في مؤشر هامش الفائدة:

يعد الهامش بين فائدة الإقراض وفائدة الإيداع مؤشرا يشير إلى مقدار التكلفة الأساسية للخدمة المصرفية من جهة ودرجة المنافسة في السوق المصرفية، فعلى سبيل المثال ارتفاع هذا الهامش يعنى أن هناك انخفاض في حدة المنافسة وميل السوق المصرفي إلى الاحتكارية.

بالرجوع إلى الجدول(8–3) نلاحظ أن هامش الفائدة للقطاع المصرفي الأردني شهد انخفاضا خلال فترة الدراسة حيث انخفض الهامش من (6.17%) في العام 2003 ليصل إلى (3.3%) في العام 2007 مما يعكس نموا في درجة المنافسة في السوق المصرفي الأردني،

وهذا انعكاس لأثر دخول المصارف الأجنبية على تغيير وتحوير مسيرة المنافسة، بالإضافة إلى التغير في قاعدة المودعين والمقترضين التي ساعدت في تحسين قدرة المصارف على تخفيض تكلفة الخدمة المصرفية دون أن تؤثر على قدرة هذه المصارف على تحقيق أرباح مرضية.

3. التركز المصرفي:

يقاس مؤشر التركز من خلال احتساب مجموع حصص أكبر ثلاث مصارف في السوق من إجمالي الودائع والموجودات والتسهيلات الائتمانية.

انخفاض نسبة التركز عن 50% يعكس النمو الايجابي للمنافسة في السوق المصرفي.

أ. **التركز في الموجودات:** بالرجوع إلى الجدول (9−3) والذي يوضح مقارنة بين ترتيب المصارف المحلية (التجارية، الإسلامية) والمصارف الأجنبية حيث تم أخذ رصيد الأخيرة بشكل إجمالي، ولقد أظهرت حصة أكبر ثلاث مصارف من إجمالي الموجودات انخفاض من (52.4%) في العام 2003 لتصل إلى(42.2%)في العام 2007 (الجدول 9−3).

ب. **التركز في الودائع:** تم احتساب حصة أكبر ثلاث مصارف وقد لوحظ كذلك انخفاض في درجة التركز في الودائع من (53.8%) عام 2003 لتصل إلى (44.8%) في العام 2007 (الجدول 10−3).

ج. **التركز في التسهيلات:** يعطي (الجدول11−3) صورة عن التغير في حجم تسهيلات المصارف المحلية وإجمالي حجم تسهيلات المصارف الأجنبية، وباحتساب حصة أكبر ثلاث مصارف اتجهت نحو الارتفاع حيث ارتفعت نسبة التركز من (48.3%) في العام 2003 لتصل إلى (51.6%) عام 2007.

توجه نسبة التركز نحو الارتفاع في بند التسهيلات الائتمانية، لتستحوذ المصارف الأكبر حجمًا على ما يعادل نصف التسهيلات التي يمنحها القطاع المصرفي قد يعكس مدى تأثير حجم المصرف في عملية الاستحواذ على اكبر حجم من سوق الطلب على هذه الخدمة.

بينما عكس كل من التركز في الودائع والموجودات تغير في درجة المنافسة في السوق المصرفي. هذا التباين في مؤشر التركز بين الخدمات التي تم اعتمادها، يعكس تحرر المنافسة في السوق المصرفي الأردني وأن اكتساب المناورة التنافسية ليس مطلق لصالح مجموعة من المصارف دون الأخرى فهي تعتمد على طبيعة الخدمة وكيفية التعامل من قبل إستراتيجية المصارف مع هذه الخدمة بما يتناسب مع مصالحها ومصالح العملاء.

4. درجة انفتاح القطاع المصرفي للمؤثرات الخارجية:

وتقاس من خلال احتساب نسبة (الموجودات الأجنبية/ إجمالي الموجودات)، نسبة (المطلوبات الأجنبية/ إجمالي المطلوبات) وحجم التسهيلات الممنوحة بالعملة الأجنبية ونسبتها من إجمالي التسهيلات(الجدول 3-8).

أ. **نسبة الموجودات الأجنبية/ إجمالي الموجودات:** نجد أنها أظهرت تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض خلال فترة الدراسة لتستقر على انخفاض من (60.6%) عام 2003 إلى (58%) في العام 2007، وهذه النسبة تبقى مرتفعة، وبما أن ارتفاع هذه النسبة يعكس مدى اتساع قاعدة الانفتاح على المؤثرات الخارجية حيث تصبح هذه الموجودات مكشوفة لكثير من المشاكل التي تواجه العملات الأجنبية والأسواق المالية، خصوصاً إذا ما كانت هذه الموجودات مستخدمة في استثمارات في الأسواق المالية الخارجية.

وبالتالي فان ارتفاع هذه النسبة يعني احتمالية ارتفاع المخاطر التي قد تواجهها المصارف، من جراء احتمالية أن تكون هذه الموجودات عبارة عن استثمارات في الأسواق الخارجية (المحافظ الاستثمارية). وقد تم تعليل هذا الارتفاع على انه عبارة عن ودائع موجودة لدى المصارف الأجنبية في الخارج بهدف تغطية مطلوبات التجارة الخارجية وتحويلات العملاء للخارج أكثر منها مبالغ مستثمرة في الأسواق المالية، مما يقلل من خطورة هذا المؤشر(طوقان 2008).

إلا أن هذا التعليل سوف تثبت صحته التطورات التي سوف تظهرها الفترة المقبلة من اثر تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على القطاع المالي الأردني عامة والمصرفي خاصة.

ب. **نسبة (المطلوبات الأجنبية/ إجمالي المطلوبات):** هذه النسبة تعكس مدى قدرة القطاع المصرفي على تغطية مطلوباته الأجنبية إذا ما قيست هذه النسبة مع نسبة موجوداته الأجنبية، وقد أظهرت هذه النسبة انخفاضاً طفيفاً خلال فترة الدراسة حيث انخفضت من (42.9%) في العام 2003 لتصل إلى (42.7%) في العام 2007، لتبقى هذه النسبة منخفضة عن نسبة الموجودات الأجنبية لدى القطاع المصرفي مما يعنى قدرة القطاع المصرفي الأردني على تغطية مطلوباته الأجنبية من رصيد موجوداته الأجنبية.

ج. **حجم التسهيلات الممنوحة بالعملة الأجنبية: يعكس** هذا المؤشر مدى تعرض القطاع المصرفي لمخاطر عدم التسديد والناتجة عن مشاكل العملات التي تواجهها الجهات المقترضة، وقد أظهر حجم التسهيلات الممنوحة من قبل القطاع المصرفي الأردني بالعملة الأجنبية ارتفاعا خلال الفترة من ما يقارب (814) مليون دينار عام 2003 لتصل إلى ما يقارب (1) مليار في العام 2007، أما إجمالي نسبتها من إجمالي التسهيلات الممنوحة فقد انخفض بشكل ملحوظ خلال الفترة، لتنخفض هذه النسبة من (16.2%) عام 2003 لتصل إلى (9.2%) عام 2007، وهذه النسبة منخفضة جداً، مما يعنى أن وضع القطاع المصرفي في هذا الإطار في وضع آمن يقلل من تأثير المخاطر الخارجية التي تواجه الجهات المقترضة (الرجوع إلى الجدول 5-3).

ومن هنا نجد أن مؤشرات الانفتاح جميعها أفرزت وضع آمن للقطاع المصرفي الأردني من حيث احتمالية تأثير انتكاسي للمؤثرات الخارجية خصوصاً في ظل الأزمة المالية الحالية على القطاع المصرفي الأردني، إلا أن هذا لا يعني عدم تأثره بهذه المؤثرات بشكل مطلق، وإنما تكون هذه المؤثرات تحت السيطرة.

5. مؤشر الكفاءة المالية للقطاع المصرفي:

تعد درجة الكفاءة المالية التي يحققها القطاع المصرفي انعكاسا لتنافسية هذا القطاع (Bath and Llolle 2004).

وهذا المؤشر يدرس من خلال المعايير المالية والتي تشمل معايير السيولة، معايير الربحية، والمعايير الهيكلية (الجدول 12-3 الملحق2).

أ. **معايير السيولة:** فقد أظهرت هذه المعايير مستوى آمن لمركز السيولة المصرفية للقطاع المصرفي الأردني، مما يعنى أنه تحت أسوأ الظروف والاحتمالات التي قد تطرأ على القطاع المصرفي فإن السيولة المتوفرة قادرة على تغطية الالتزامات نحو جمهور الدائنين من العملاء(عقل،1995 "مقدمة في الادارة المالية").

ب. **معايير الهيكلية:** وهذه المعايير بمجملها تقيس درجة المخاطرة المالية من خلال عكس مدى قدرة رأس المال على تغطية المخاطر المحتملة من جراء ممارسة العمل المصرفي.

فعلى سبيل المثال ارتفاع نسبة مؤشر (حقوق الملكية/ إجمالي الموجودات) من (7%) عام 2003 لتصل إلى (11.5%) في العام 2007، وهذا يعكس أولاً قرار البنك المركزي في رفع رأس المال الخاص للمصارف في العام 2004، وثانيا تعكس مدى قدرة رأس المال على تغطية حقوق الدائنين والمودعين والمساهمين، وهذه النسبة لابد وأن تكون مرتفعة في القطاع المصرفي وبالتالي لابد من العمل على تحسينها وزيادتها من خلال زيادة حقوق الملكية بشكل مستمر.

وكذلك الانخفاض في كل من مؤشرات (التسهيلات/ حقوق الملكية، الموجودات الثابتة/ إجمالي الموجودات، الاستثمارات والودائع/ إجمالي الموجودات) خلال الفترة تعكس مدى كفاية رأس المال في تغطية حقوق الدائنين والمودعين.

فانعكاس رفع رأس المال الذي أقره البنك المركزي على تحسين أداء مؤشرات الكفاءة الهيكلية يعكس مدى أهمية حجم رأس المال في تحسين كفاءة القطاع المصرفي وبالتالي تحسين الكفاءة المالية للوحدات المصرفية، وهذا بالتالي يبرز أهمية الاندماج للمصارف الصغيرة خصوصاً لتحسين الأداء المالي والكفاءة المالية للمصارف.

ج. **معايير الربحية:** فقد أظهرت جميعها تحسن خلال فترة الدراسة وهذه المعايير بشكل عام تعكس مدى كفاءة الإدارات المصرفية في توظيف الأموال لتحقيق عائد ملائم ومرضي للمساهمين.

6. العمق المالي للقطاع المصرفي:

المؤشرات التي يتم استخدامها لاحتساب العمق المالي للقطاع المصرفي تعكس حجم القطاع المصرفي بالنسبة للاقتصاد بشكل عام من جهة، ومن جهة أخرى يعكس مدى مساهمة القطاع المصرفي في لناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد. وقد أظهرت نسبتي (عرض النقد / الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي التسهيلات الممنوحة إلى القطاع الخاص/ الناتج المحلي الإجمالي) نموا واضحا مما يعكس مدى مساهمة القطاع المصرفي في الناتج المحلي، الامر الذي يظهر مدى اعتماد الاقتصاد الأردني على القطاع المصرفي في عمليات التوسط المالي، ومساهمة القطاع في دعم القطاعات المعتمدة على التمويل الخارجي.

وتجدر الإشارة هنا أن هذا التوغل في العمق المالي للقطاع المصرفي يعود كذلك إلى الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الأردني، لافتقاره للموارد الطبيعية كالنفط والغاز وغيرها.

3.2.3. تطور بيئة الطلب المصرفي:

يعد التطور الحاصل في سوق الطلب وفقاً لفرضية Micheal Porter انعكاس لمحصلة تأثير السياسات الحكومية الاقتصادية والاستثمارية عموماً.

إذا ما قسنا تطور سوق الطلب بتطور عدد المتعاملين مع القطاع المصرفي والمستفيدين من خدمة الائتمان فاننا نلاحظ نمواً في هذا الطلب، حيث ارتفع من (21.8) مليون مستفيد في العام 2003 ليصل إلى (30.5) مليون مستفيد في العام 2007 محققة بذلك معدل نمو بواقع 17.5% عن العام 2006. هذا وكانت حصة كل من الأفراد والشركات من هذا الارتفاع ما يقارب (2) مليون مستفيد و (45) ألف شركة في العام 2003 ، ليصل في العام 2007 إلى ما يقارب (3) مليون مستفيد (122) ألف شركة، والجدير ذكره أن هؤلاء الافراد يعتبروا مستفيدين قائمين أو محتملين للعديد من الخدمات التي يقدمها القطاع المصرفي (الجدول 14-3).

النمو الذي اظهره مؤشر هيكلية السوق في حجم المتعاملين مع القطاع المصرفي من الشركات كان انعكاسا للنمو الذي شهده السوق الاردني من دخول عدد من الشركات الجديدة، حيث شهد عدد الشركات الجديدة ارتفعا من (5081) شركة في العام 2003 لتصل إلى (7962) شركة في العام 2007، هذا بالتالي يعكس النمو الذي شهدته الاستثمارات المباشرة (الجدول 15-3).

شهد مؤشر عدد ا لافراد من غير المقيمين من جنسيات مختلفة فقد أظهرت نمواً ملحوظاً كذلك حيث نمت هذه الفئة من حوالي (149) الف مقيم في العام 2003 ليصل إلى (314) ألف مقيم في العام 2007 معظمهم من فئة العمالة الوافدة.

وتقاس حصة القطاع المصرفي من السوق الخارجي بمعدل نمو المتعاملين من غير المقيمين مع القطاع، فقد نمت معدلات الودائع للمستفيدين من غير المقيمين من ما يقارب (63) مليون دينار عام 2003 لتصل إلى ما يقارب (2) مليار دينار عام 2007، أما حساب التسهيلات الائتمانية فقد ارتفعت من ما يقارب (174) مليون دينار في العام 2003، لتصل إلى ما يقارب (237) مليون دينار عام 2007 (الجدول 13-3).

النمو في الاستثمارات المباشرة الاجنبية للقطاع المصرفي في الأسواق الخارجية تشير إلى قدرة القطاع في دخول الأسواق الخارجية والاستحواذ على حصة من هذه الأسواق، فقد ارتفع عدد الفروع للمصارف المحلية في الخارج من (124) فرعاً عام 2003 ليصل إلى (137) فرعاً في العام 2007 (الجدول 4-3).

4.2.3. التطور في الصناعات الداعمة للقطاع المصرفي:

ويقصد هنا بهذه الصناعات تلك التي من شأنها تأمين الدعم الاستراتيجي للقطاع المصرفي، وقد تم حصرها هنا في ثلاث قطاعات هي سوق عمان المالي، قطاع التامين، قطاع الاتصالات.

1. **سوق عمان المالي:**

تم تأسيسه في العام 1995 وهو مؤسسة غير ربحية تهدف إلى توفير سوق متميز للتعامل بالأوراق المالية والاستثمار في السوق الأردني من خلال بورصة عمان، وقد شهد السوق تطورات مهنية وتقنية باستخدام أحدث التقنيات الإلكترونية في التعاملات التداولية فقد تم ربط شركات الوساطة والمصارف العاملة في السوق الأردني مع نظام التداول الإلكتروني. بالإضافة إلى تشغيل نظام شبكة المعلومات الداخلية، ونظام المعلومات الإدارية الدولي (MIS) الذي يسهل على الأعضاء استصدار التقارير والنشرات الخاصة بحركات التداول، كذلك تم إدخال نظام SAME-TIME والذي يوفر خدمة الاتصال وتبادل المعلومات بين جميع الأعضاء بشكل آمن، كذلك تم إدخال نظام "SMART" لإعادة عرض جلسة التداول ونظام "MAS" لمراقبة السوق من الجهات المسئولة.

إضافة إلى هذه التطورات التقنية والإدارية فقد أظهرت المؤشرات المالية الخاصة بالسوق نمواً وتطوراً ملحوظاً خلال الفترة من 2003–2007، على الرغم من الانخفاض التي أظهرته هذه النسب ما بين العامين 2006–2007 وهو أمر لابد منه حيث لا يمكن عزل السوق عن المؤثرات الخارجية، فقد نما حجم التداول بمعدل ملحوظ من ما يقارب (2) مليون دينار في العام 2003، لتصل إلى ما يقارب (12.5) مليار دينار في العام 2007، هذا النمو في حجم التداول انعكس على الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية حيث ارتفع من (1762) نقطة في العام 2003 ليصل إلى أعلى قيمة له في العام 2005 ليصل إلى (4260) نقطة ثم ليعاود الانخفاض خلال بقية الفترة ليصل في العام 2007 إلى (3675) نقطة لتحقق تحسن عن العام 2006 محققاً نسبة النمو (21.9) (البنك المركزي 2007–2008).

التطورات التي شهدها السوق المالي عموماً عكسها كذلك حجم التداول في أسهم المصارف العاملة في السوق الأردني والمدرجة أسهمها في السوق حيث يعكس الجدول (التقرير

السنوي لجمعية البنوك الأردنية 2007) ارتفاع حجم التداول لهذه الأسهم من ما يقارب (525) مليون دينار عام 2003 ليصل في العام 2007 إلى ما يقارب (2) مليار دينار، بينما ارتفع الرقم القياسي لأسعار الأسهم من (4434) نقطة في العام 2003 لتصل (13.887) نقطة عام 2007.

أما مساهمة القيمة السوقية للتداول في بورصة عمان في الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت من (116.8%) عام 2003 لتصل إلى (289%) في العام 2007.

2. قطاع التأمين:

وهو قطاع يعد من الصناعات المدرجة تحت مظلة القطاع المالي والقطاع الخدمي، يمكن النظر إليه كقطاع منافس نظرا للخدمات التي يقوم بتقديمها والتي تتطلب تكديس الأموال من أيدي المستفيدين لدى شركات التأمين ليتم استثمارها في مصارف استثمارية مسموح بها من قبل قانون التامين ا لاردني، ويمكن النظر إليه كقطاع يعطي بعد استراتيجي للقطاع المصرفي من خلال الخدمات التأمينية التجارية المهمة في بعض الخدمات التي يقدمها القطاع المصرفي فيما يخص التبادلات التجارية، أو الخدمات التأمينية التي تخص ممتلكات المصارف، وهذا البعد هو الذي يهمنا هنا فتطور هذا القطاع ينعكس على الأريحية التي يمارس القطاع المصرفي اعماله في ظلها، كذلك يعد هذا القطاع احد المستفيدين من الخدمات التي يقدمها القطاع المصرفي فالجدول (21-4) يوضح نمو حجم ودائع قطاع التأمين لدى القطاع المصرفي، حيث نمت من ما يقارب (92) مليون دينار في العام 2004 لتصل إلى ما يقارب (135) مليون دينار في العام 2007، بينما حجم استثمارات قطاع التأمين سواء في القطاع المالي اوغيره ارتفعت من ما يقارب (214) مليون دينار في العام 2003 لتصل إلى ما يقارب (405) مليون دينار في العام 2007 (الجدول 22-4).

3. التطورات التي ظهرت في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

نستشف هذا التطور في القطاع من خلال قدرة القطاع المصرفي على استيراد احدث التطورات التكنولوجية وتطبيقها في العمل المصرفي على المستويين الخارجي والداخلي مثل نظام"SWIFT"، ونظام التسويات الإجمالية الفوري- الأردن RTGS-JO، بالإضافة إلى تطبيق نظام المقاصة الإلكترونية HCCH، فلو لم يتوفر قطاع اتصالات متطور يوفر بعدا استراتيجيا مناسبا للقطاع المصرفي لما استطاع القطاع من استيراد هذه التطورات التكنولوجية

ومتابعة آخر ما يتوصل إليه السوق المصرفي حول العالم واستيراده لـــدعم تنافــسية القطـــاع المصرفي.

الخلاصة:

كما وقد اشرنا في الفصل الأول أثناء تحدثنا بإسهاب عن نظرية Michael Porter فقد ذكرنا انه وحتى يتمكن القطاع المصرفي من تحقيق ميزة تنافسية لابد وان تحقق شروط أهمها:

1. تحقيق نمو وتطور في البنية التحتية للقطاع وعوامل الإنتاج التي يحتاجها القطاع في دعم هذه البنية، وقد اظهر القطاع المصرفي الأردني نمو في هذه العوامل مما دعم من قدرته التنافسية.
2. تحقيق نمو مستدام في بيئة سوق الطلب على الخدمات المصرفية ، وهذا ما عكسته قدرة الاقتصاد على جذب الاستثمارات المباشرة للسوق المحلي والتي عكسها النمو في حجم الشركات التي تم دخولها إلى السوق الأردني هذا من جهة، ومن جهة أخرى قدرة القطاع المصرفي على جذب الاستثمارات المباشرة للسوق المصرفي، وهذا ما عكسه دخول مصارف جديدة إلى السوق المصرفي.
3. اظهر القطاع المصرفي الأردني كفاءة مالية وتشريعية دعمت ميزته التنافسية.
4. أظهرت المصارف المحلية (إسلامية و تجارية) قدرة على الوقوف أمام المنافسة الأجنبية، حيث إنها استطاعت أن تحقق الحصة الأكبر من حجم السوق المصرفي المحلي، بالمقابل استطاعت المصارف الأجنبية أن تحقق نمو في حصتها من السوق المحلي و إحداث تغيير في التوزيع النسبي لحصص المجموعات المصرفية.

الفصـــل الرابــــــع

النتائــــــج والتوصيــــات

1.4. النتــائــــج

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل البيئة التنافسية للقطاع المصرفي الأردني من خلال تطبيق نظرية Micheal Porter المعروفة باسم Diamond Theory على القطاع وذلــك للوقــوف على مدى قدرة القطاع على استيعاب استثمارات مباشرة فيه من جهة، ومن جهة أخرى مــدى قدرة المصارف المحلية علىالوقوف أمام المد التنافسي الخارجي من خلال تحقيق حصة مناسبة من السوق، وتقييم مدى اثر الإجراءات الحكومية في دعم البيئة المحيطة بالقطاع عموما، وقــد جاءت النتائج كالآتي:

1. تتمتع بيئة القطاع المصرفي الأردني بتنافسية جيدة، حيث أظهــرت جميــع المؤشــرات الخاصة بالعوامل الأساسية لنظرية مايكل بورتر جميعها تحسنا خــلال فتــرة الدراســة 2003–2007، وقد انعكس هذا التحسن على:

أ. قدرة القطاع المصرفي الأردني على جذب الاستثمارات الخارجية المباشرة للقطاع المصرفي، حيث شهدت الساحة المصرفية دخول ثلاث مصارف أجنبية (مــصرف لبنان والمهجر، المصرف الكويتي الوطني، مصرف عودة).

ب. الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة، والتي اتخذت فيمــا يخــص تحــسين بيئــة الاستثمار، ساهمت في تحسين بيئة سوق الطلب من خلال النمو الذي شهده السوق في حجم الاستثمارات المباشرة والتي ارتفعت من (314,2) مليــون دينــار عــام 2003 لتصل إلى (1,5) مليار دينار عام 2007، هذا من جهة، ومن جهة أخــرى فالإجراءات التي اتخذها البنك المركزي في توجيه الاستراتيجيات الخاصة للقطــاع المصرفي من خلال توجيه أدوات السياسة النقدية بما يتلاءم وتطــورات الــسوق المحلي واحتياجاته والمحافظة على ثبات قيمة الدينار الأردني، ساهمت في تعزيــز الثقة في القطاع المصرفي الأردني والاقتصاد عموما، كذلك التطورات التي ادخلها البنك المركزي على البيئة التشريعية والرقابية بالإضافة إلى دعم العمل المــصرفي الآلي في عمليات التسويات النقدية بين المصارف على المستوى المحلي والخارجي ساهم في دعم الميزة التنافسية للقطاع.

ج. استطاعت المصارف المحلية بشكل عام أن تحقق حصة سوقية مميزة من إجمالي الخدمات المصرفية الأساسية التي اعتمدتها الدراسة والتي يقدمها القطاع المصرفي، على الرغم من الانخفاض النسبي الذي شهدته هذه الحصة نتيجة دخول مصارف جديدة إلى السوق،حيث ساهمت الأخيرة في رفع شدة المنافسة في السوق المصرفي والتي عكسها التغير في كل من مؤشر التركز وهامش الفائدة.

2. اظهر القطاع المصرفي مساهمة بناءة في دعم النمو المستدام للاقتصاد، وهذا ما عكسه النمو في إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل القطاع المصرفي للقطاع الخاص الذي يعتمد بطبيعته على التمويل الخارجي لا على الموارد الذاتية، حيث ارتفعت من ما يقارب (5) مليار دينار في العام 2003 لتصل إلى (11) مليار دينار عام 2007، بينما ارتفعت مساهمتها في إجمالي الدخل القومي من(69.2%) في العام 2003 إلى (97.9%) في العام 2007.

3. كذلك أظهرت الدراسة نموا في مساهمة القطاع المصرفي في العملية التنموية للبيئة الاقتصادية، وقد انعكست هذه المساهمة في:

أ. ارتفاع مساهمة القطاع المصرفي في دعم عملية البحث العلمي والجامعات الأردنية من(7) مليون دينار عام 2003 إلى (10.5) مليون دينار عام 2007.

ب. ارتفاع مساهمة القطاع المصرفي في توفير كوادر مهنية مدربة، وذلك من خلال الدعم المقدم من قبل القطاع لصندوق التدريب والتعليم المهني حيث ارتفع هذا الدعم من (2) مليون عام 2003 لتصل إلى (3) مليون دينار عام 2007.

ج. النمو في حجم الإنفاق على تدريب الكوادر العاملة في القطاع المصرفي، والذي ينعكس إيجابا في رفع الكفاءة الوظيفية والمهنية لهذه الكوادر، حيث ارتفع الإنفاق من (3) مليون دينار عام 2003 ليصل إلى (5) مليون دينار عام 2007.

2.4. التوصيـــــات

1. السير قدما في عملية دعم سوق الطلب الأردنـــي مـــن خـــلال تكثيــف العمـــل لجـــذب الاستثمارات الخارجية المباشرة للاستثمار في القطاعات التـــي تعتمـــد علـــى التمويـــل الخارجي أكثر من الاعتماد على الموارد الذاتية، وذلك لتوســيع قاعـــدة ســـوق الطلـــب المصرفي الأردني خصوصا وان السوق الأردني سوق صغير نسبيا.
2. متابعة الدراسات لرصد مدى تأثر القطاع المصرفي الأردني بالأزمة الماليـــة العالميـــة، خصوصا وان الدراسة أظهرت انخفاضا في جميع المؤشرات التي اعتمدتها ما بين 2006 و2007، وذلك للوقوف على سلبيات المرحلة والتي أدت إلى هذا الهبوط للعمل مـــستقبلا على تلافيها.
3. العمل على جذب الاستثمارات المباشرة للقطاع المصرفي خصوصا فـــي مجـــال العمـــل المصرفي الإسلامي، خصوصا وان القطاع يفتقر لتواجد مصارف إسلامية أجنبيـــة فـــي السوق.
4. العمل على تحسين البيئة التشريعية المصرفية الإسلامية، حيث لمست الباحثة تقصير في الاهتمام بوضع تشريعات تلاءم العمل المصرفي الإسلامي، حيـــث تطبـــق التـــشريعات والقوانين الخاصة بالعمل المصرفي التجاري على العمل المصرفي الإسلامي.
5. ضرورة قيام البنك المركزي الاردني بمتابعة المصارف العاملة في السوق الاردني وحثها على تطبيق الاسس السليمة للحاكمية المؤسسية وذلك لما فيه مصلحة المساهمين مكافـــة الاطراف المستفيدة من الخدمات المصرفية.
6. كن من تداعيات الازمة المالية العالمية تاثر قطاعات عديدة اولها القطاع العقاري، ومـــن اجل اعادة تنشيط هذا القطاع يجب على المصارف الاردنية دراسة فترة الائتمان المسموح بها للقروض العقارية وخصوصا تلك التي تمنح لذوي الدخل المتدني والمتوسط.
7. على المصارف المحلية التي تحتفظ بمحافظ استثمارية مكونة من اسهم وسندات امريكيـــة ان تعيد النظر في حجم ونوعية هذه الاستثمارات، ويفضل ان تقوم المصارف الاردنيـــة ببناء محافظ استثمارية مكونة من اسهم الشركات الوطنية كون ذلك يشكل دعما لجميـــع مؤشرات سوق عمان المالي (كونها صناعة داعمة لتنافسية بيئة القطاع المصرفي).
8. لوحظ في الاونة الاخيرة قيام مجموعة من المحترفين بسرقة اموال بعض المودعين مـــن خلال اجهزة الصراف الالي، وهذا يستدعي من المصارف العاملة في الـــسوق الاردنـــي

استيراد احدث ما توصلت اليه التكنولوجيا وتوظيفها للحد من هذه التجاوزات لان ذلك يعتبر دعامة اساسية لبيئة مصرفية امنة.

9. ان تقوم المصارف المحلية العاملة في القطاع المصرفي الاردني باختيار مراسليها في الخارج من بين المصارف ذات السمعة الجيدة والادارة السليمة.

10. ان تتولى عملية تدقيق حسابات المصارف المحليى شركات تدقيق دولية من المشهود لها بالنزاهة والعراقة، وان تقوم بنشر تقارير الموقف المالي لمراسليها في الخارج، ما يعني تشجيعا لجذب استثمارات اجنبية مباشرة للقطاع المصرفي اردني بشكل خاص وللاقتصاد بشكل عام.

11. ضرورة الاهتمام بتدريب الموارد البشرية العاملة في القطاع المصرفي الاردني وبشكل مستمر، كون البيئة الاقتصادية والمعرفية اصبحت الان وبفضل العولمة والانفتاح بيئة دائمة الحركة والتغير. مع التركيز على بعض الموظفين للتدرب في المصارف العالمية وحضور دورات تدريبية ومتخصصة في الازمات التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي وكيفية التصدي لهذه الازمات.

12. على البنك المركزي الاردني التدخل المباشر في عملية دمج المصارف الصغيرة ليسفر هذا الاندماج عن مصارف قوية قادرة على الصمود في سوق يتسم بحدة المنافسة.

13. على الجهات المختصة بسياسات الاقتصادية والوظيفية ان تراعي في سياساتها واستراتيجياتها الاثر السلبي لاستيراد العمالة الوافدة لدولة ذات اقتصاد ضعيف كالاردن بطريقة غير منظمة على السياسة النقدية، خصوصا بما يخص المخزن من العملات الاجنبية لدى خزينة البنك المركزي.

قائمـــة المصـــادر والمراجـــع

أولا: المراجع العربية

- أبو الرب، جهاد توفيق (2003)، "**مدى فعالية السياسة النقدية والائتمانية للبنك المركزي في مواجهة الأزمات الاقتصادية وبرامج التصحيح الاقتصادي 1964-2000**"، جامعـــة السودان للعلوم والتكنولوجيا، إصدار عام(2003)، السودان.
- أبو صالح، رنا رسمي (2004)، " مدى استقلالية البنك المركـــزي الأردنـــي والعوامـــل المؤثرة فيه"، دراسة ماجستير، جامعة آل البيت:عمان-الأردن.
- الببلاوي، حازم (1998)، "**دور الدول في الاقتصاد**" **الطبعة الاولى، القاهرة: دار الشروق للنشر.**
- **البنك المركزي الأردني (2006)، التقرير السنوي الثاني والأربعون، عمان: الأردن.**
- البنك المركـــزي الأردنـــي (2006)، **النـــشرة الإحـــصائية الـــشهرية، ايـــار2006 ، عمان:الأردن.**
- البنك المركزي الأردني (2007)، **التقرير السنوي الثالث والأربعون، عمان: الاردن.**
- البنك المركـــزي الأردنـــي (2008)، **النـــشرة الإحـــصائية الـــشهرية، ايـــار2008 ، عمان:الأردن.**
- **البنوك الأردنية، التقارير السنوي لهذه البنوك للعامين 2003 و 2007، عمان: الاردن.**
- جمعية البنوك الأردنية(2006)، الكتاب السنوي 2006، عمان: الأردن.
- جمعية البنوك الأردنية(2007)، الكتاب السنوي 2007، عمان:الأردن.
- الدكتور سيد غري(2003)، "**أثر السياسة النقدية الكمية على حجم التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية في الأردن1980-2002**"، كلية الاقتصاد والعلـــوم الإداريـــة/ جامعـــة السودان، إصدار عام 2003.
- الدكتور طوقان، أمية (2004)، "**توجهات السياسة النقدية لعـــام 2003 ودور الجهـــاز المصرفي الأردني**"، البنك المركزي الأردني، عمان:الأردن.
- الدكتور قندح،علي شحادة (2003)، "**أثر اتفاقية الجاتس على تنافسية البنوك القطريـــة 1995-2001**"، البنك المركزي القطري، الدوحة: قطر.

- الدكتور ماهر الواكد وطايل الحجي "**القدرة التنافسية للأنشطة المصرفية وسبل تعزيزها**"، الجزء الرابع من المجلد الأول لدراسة بعنوان (المقدرة التنافسية للمنتجات الأردنية وسبل تعزيزها"، قسم تكنولوجيا الحاسوب والتدريب والدراسات الصناعية- الجمعية العلمية الملكية عام 1997.
- عقل، مفلح (1995)، " مقدمة في الإدارة المالية"، الطبعة الأولى، البنك العربي:عمان- الأردن
- مارتو، ميشيل مارتو وامية طوقان (2008)، محاضرة بعنوان" الاقتصاد الأردني واقع وتطلعات"، مجلة البنوك الأردنية.العدد الثاني، المجلد السابع والعشرون، شباط 2008، عمان:الأردن.
- مجلة البنوك الأردنية (2007)، " دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن"، العدد السادس-المجلد السادس والعشرون، تموز 2007، جمعية البنوك الأردنية:عمان- الأردن.
- **مجلة البنوك الأردنية**- العدد الثاني- المجلد السابع والعشرون- شباط 2008.
- مجلة المناطق الحرة، إصدار-العدد 28، مؤسسة المناطق الحرة:عمان-الأردن.

ثانيا: المراجع الأجنبية

- Al-Zu'bi, Khaled M. Al-Zu'bi and Mohammed Z. Balloul **"Structure Competitiveness an Efficiency aspects of Jordan Banking Industry"**. Dirasat, Administrative Sciences, Volume 32, No. 1,2005.
- Arabiat, Tha'era Salem Arabiat (2002). **"Liberalization of Banking Sector and the Impact of Implementing GATTS Agreement in Jordan"**, all reserved Library of university of Jordan-center of thesis.
- Banque Audi. **"Jordan Economic Report 2005-2006"**. Issued at 2007, Banque Audi, Amman-Jordan
- Barth, James.R.Barth, Gerard Caprio and Dail Nolle (2004). **"Comparative International Characteristics of Banking"**, Economic and Policy Analysis working paper 2004-1.
- Belaisch. A. (2003). **"Do Brazilian Banks compete?"** IMF working paper 13 (Washington International Monetary Fund.)
- Bert. Scholtens (2000). **"Competition, Growth and performance in the Banking Industry".** Febreuary 2000.
- Boot, Arnoud W. A. Boot and Anjden schmeits (2005). **"The Competitive Challenge in Banking"**. Amsterdam Center for law and economics, working Paper No.841285.
- Capital Investment and Jordan Center for public policy research and dialogue. **"Jordanian Economic into the Third Millennium".** Report Nov. 2006, Amman-Jordan
- Claessens, Stijn Claessens (2008). **"Competition in Financial Sector: Overview of Competition Policies"**, IMF working paper, wp/08/45.
- Claessens, Stijn Claessens and Luc Laeven. " Financial Dependence, Banking Sector Competition and Economic Growth", World Bank Policy Research, Working Paper 3481, January 2005, Washington,D.C., USA.

- Claessens, Stijn claessens and Neeltje V. Horen (2007). **"Location Decisions of Foreign Banks and Competitive Advantage"**, World Bank Policy research, working paper 4113, Jan 2007, Washington,D.C., USA.
- Duncan, Denvil Duncan (2003) **"Testing for competition in the Jamaican Banking Sector"** empirical study, Financial Stability Unit Bank of Jamaica, Jamaica
- Economist Intelligence Unit. **"Economic Intelligence Units Country Data Report"**. 2004-2007.
- Jordan Investment Board. **"Annual Report about Jordan Economic"**, Report 2006.
- Jordan Investment trust P.L.C. **"Jordan Economic Outlook-2006"**.
- Jordan National Competitiveness Team(2003).“Jordan Competitiveness Book”. Ministry of Planning and International. Amman-Jordan.
- Jordan's Competitiveness Book, **Ministry of Planning and International Cooperation**, Jordan National Competitiveness Team.
- Khadra, Tamara H. khadra (2004). **"Concentration and Performance in the Jordanian Commercial Banking Sectors"**, all rights reserved Library of university of Jordan- central of thesis deposit 2004.
- King, Robert G. King and Ross Levine (1993b). **"Finance Entrepreneurship and Growth"**. Journal of Monetary Economics, 32(3), PP.513-542.
- Miller, Roger Leroy Miller and Robert W. Pulsinelli **"Modern Money and Banking Second Addition"**.
- Oxford Analytica (2006). **"Jordan Monetary Transparency"**, Country Report 2006.

- Phumiwasana, Triphon (2003). **"Financial Structure, Economic Growth and Stability"**. Claremont Graduate University, Department of Economics, 40(3), March, PP.373-401.
- Poddar, Tushar Poddar, Randa Sab, and Hasmikkh (2006). **"The Monetary Transmission Mechanism in Jordan"**, IMF working paper, wp/061148.
- Porter, Micheal Porter (1998) **"The Competitive Advantage of Nation**, Second Addition 1998. London-Macmillan Press LTD.
- Prasad, A. Prasad and Saibal Ghosh (2005). **"Competition in Indian Banking"**, IMF working paper wp/141 (Washington International Monetary Fund).
- Rajan, Raghuram G. Rajan and Luigi Zingales (1998). **" Financial Dependence and Growth".** University of Chicago and NBER.
- Shammout, Mohammed M. Shammout (2003). **"On the Performance of Jordan Banks 1990-2000",** all rights reserved Library of Jordan- center university of thesis deposit, 2003.
- Shankar, Rashmi Shankar and Paroma Snyal (2007). **"What Drives Bank performance?, an Analysis for the Post-Reform Period in Indian"**. Tel code: G21, 04,053.
- United State Institute of Peace-Special Report. **"Jordan and Iraq between Corporation and Crisis"**. World Bank.2004
- Wong, Jim Wong, Eric Wong, Tom Fong and K.F Choi. **"Competition in Hong Kong's Banking Sectors: A Panzer- Rosse Assessment"**, Research department, Hong Kong Monetary Authority, 55f-2006, 16/2006 October.
- World Bank Group. World Bank Doing Business Indicator of 2005 and 2006. "**Ease Doing Business Report 2005 and 2007"**. World Bank.

الملاحق

ملحق رقم (1)

جداول الفصل الثاني

الجدول (2-2) يوضح التغير في التسويات الإجمالية والفورية من خلال نظام RTQS-JO بالدينار الأردني من حيث الحجم والقيمة

حركات التسويات خلال RTGS-JO بالدينار الأردني						
المقدار						
التداول	2002	2003	2004	2005	2006	2007
بالدينار	43.038	129.813	150.180	202.064	238.146	264.082
القيمة						
التداول	2002	2003	2004	2005	2006	2007
بالدينار	35.212	236.986	216.441	198.597	176.740	88.125

المصدر: البنك المركزي الأردني

الجدول (3−2) يوضح التغير في التسويات الإجمالية والفورية من خـــلال نظـــام RTQS-JO بالدولار من حيث الحجم والقيمة

حركات التسويات خلال RTGS-JO بالدولار						
المقدار						
التداول	2002	2003	2004	2005	2006	2007
بالدولار	2.059	10.103	17.502	29.535	34.801	37.306
القيمة						
التداول	2002	2003	2004	2005	2006	2007
بالدولار	175	1.099	1.762	4.304	6.597	5.336

المصدر: البنك المركزي الأردني

الجدول رقم (4-2) يوضح تطور نسبة الاحتياطي الإلزامي وحجم الاحتياطي النقدي الإلزامي، الفائض، الفعلي للفترة (2000-2007)

السنة	نسبة الاحتياطي الإلزامي من إجمالي الودائع	حجم الاحتياطي بالمليون دينار		
		احتياطي فائض/1	احتياطي إلزامي/2	احتياطي فعلي
2000	%10	162.000.000	390.900.000	552.900.000
2001	%8	245.700.000	283.100.000	528.800.000
2002	%8	239.300.000	321.700.000	561.000.000
2003	%8	323.200.000	428.100.000	751.300.000
2004	%8	402.700.000	452.100.000	854.800.000
2005	%8	471.800.000	565.800.000	1.037.600.000
2006	%8	469.700.000	714.800.000	1.184.500.000
2007	%8	468.600.000	833.800.000	1.302.400.000

المصدر: البنك المركزي-النشرة الإحصائية الشهرية 2008و 2005

الاحتياطي الفعلي=الاحتياطي الفائض+الاحتياطي الإلزامي

الجدول رقم (5-2) يوضح تطور سعر إعادة الخصم وحجم تسهيلات إعادة الخصم الممنوحة من قبل البنك المركزي إلى المصارف العاملة في السوق الأردني للفترة (2000-2007)

السنة	سعر إعادة الخصم	حجم تسهيلات إعادة الخصم الممنوحة من قبل البنك المركزي للمصارف العاملة	نسبة التغير	الرقم القياسي عن سنة الأساس 2003
2003	%2.5	94.100.000	%0	%100
2004	%3.75	113.200.000	%20.3	%120
2005	%6.5	274.900.000	%142	%292
2006	%7.5	231.300.000	%15.9-	%245
2007	%7.0	196.900.000	%14.9-	%209

المصدر: البنك المركزي-النشرة الإحصائية الشهرية أيار 2008.

الجدول (6-2) يوضح لتطور الحاصل على أسعار فائدة أدوات السياسة النقدية (شهادات الإيداع، واتفاقيات إعادة الشراء) بالإضافة إلى تطور أسعار الفوائد على ودائع وتسهيلات المصارف

السنة	**سعر الفائدة على شهادات الإيداع**		**سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء**	**الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع للمصارف المرخصة**			**الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية للمصارف المرخصة**		
	3 أشهر	**6 أشهر**	**الشراء**	**طلب**	**توفير**	**ودائع لأجل**	**سلف وقروض**	**جاري مدين**	**كمبيالات وإسناد مخصومة**
2003	%2.10	%2.15	%3.50	%0.50	%0.88	%2.75	%8.92	%9.43	%10.24
4..2	%2.85	%2.30	%4.75	%0.38	%0.73	%2.49	%7.59	%8.79	%8.98
2005	%6.20	%6.95	%7.50	%0.47	%0.83	%3.52	%8.10	%9.26	%7.92
2006	%6.70	%6.862	%8.50	%0.87	%0.99	%5.13	%8.56	%9.23	%8.72
2007	%5.75	%5.867	%6.75	%0.94	%1.10	%5.56	%8.86	%9.83	%9.45

المصدر: البنك المركزي-النشرة الإحصائية الشهرية أيار 2008

الجدول (7-2) يوضح التطور الحاصل على أسعار فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة وأسعار فائدة الإقراض بين المصارف وأثرها على كل من حجم الإيداع لدى البنك المركزي من قبل المصارف العاملة وحجم الاقتراض بين المصارف.

السنة	سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة	سعر الفائدة المرجح على القروض بين المصارف لليلة واحدة	حجم إيداعات المصارف المرخصة لدى البنك المركزي	حجم الديون بين المصارف المرخصة
2003	%2.00	%2.125	409.500.000	4.020.000
2004	%2.25	%2.805	296.930.000	3.810.000
2005	%4.50	%4.629	421.840.000	28.230.000
2006	%5.25	%6.495	319.510.000	1.460.000
2007	%4.75	%5.147	439.770.000	1.500.000

المصدر: البنك المركزي–النشرة الإحصائية الشهرية أيار 2008

الجدول (8-2) يوضح تطور السيولة العامة (عرض النقد ع2) بالإضافة إلـــى العوامـــل المؤثرة عليها

السنة	السيولة العامة (عرض النقد ع2)		الموجودات المحلية		الموجودات الأجنبية	
	القيمة	نسبة النمو	القيمة	التغير النسبي من رصيد عرض النقد	القيمة	التغير النسبي من رصيد عرض النقد
2003	9.465.7	%12.4	3.973.2	0.3-	5.492.5	12.7
2004	10.571.4	%11.7	4.694.6	7.6	5.876.8	4.1
2005	12.364.0	%16.9	6.318.8	15.4	6.045.2	1.6
2006	14.109.7	%14.2	6.655.8	2.7	7.453.9	11.4
2007	15.606.8	%10.6	7.715.7	7.5	7.891.1	3.1

المصدر: البنك المركزي–النشرة الإحصائية الشهرية أيار 2008

الجدول (9-2) يوضح التغير في كل من التضخم، احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية، حجم تدفقات الاستثمارات المباشرة الخارجية في الأردن، حجم التسهيلات الممنوحة من قبل المصارف

السنة	نسبة التضخم	احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية		حجم تدفقات الاستثمار الخارجي المباشر في الأردن	حجم التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص من القطاع المصرفي		
		إجمالي القيمة	المدة التي من المتوقع تغطيتها للمستوردات المتوقعة من السلع والخدمات		القيمة	نسبة النمو	النسبة إلى GDP
2003	%1.6	3.360.3	9.1 (شهر)	314.2	5.000.4	%3.5	%69.2
2004	%3.4	3.420.3	6.6 (شهر)	578.8	5.866.7	%17.4	%72.5
2005	%3.5	3.363.4	5.1 (شهر)	1.257.8	7.650.5	%30.4	%85.6
2006	%6.3	4.326.1	6.2 (شهر)	2.282.5	9.528.8	%24.5	%95.6
2007	%5.4	4.871.4	5.2 (شهر)	1.301.3	10.985.5	%15.3	%97.9

المصدر: البنك المركزي-النشرة الإحصائية الشهرية أيار 2008

ملحـــــــق رقـــــــم (2)

جداول الفصل الثالث

الجدول (1-3) يوضح إنفاق القطاع المصرفي على كل من التأمين، تدريب الموظفين، دعم البحث والتعليم والتدريب المهني، دعم صندوق التدريب والتعلـيم المهني (مقارنة 2003-2007)

السنة	التأمين الطبي		مصاريف تأمين أخرى*		مصاريف البحث العلمي ورسوم دعم الجامعة الأردنية		دعم صندوق التدريب والتعليم المهني		تدريب الموظفين	
	القيمة	النسبة من GDP	القيمة	النسبة من GDP	القيمة	النسبة من GDP	القيمة	النسبة من GDP	القيمة	النسبة من GDP
2003	9.400.000	%0.1	8.930.000	%0.1	6.700.000	%0.09	1.950.000	%0.03	3.200.000	%0.04
2007	12.500.000	%0.1	14.650.000	%0.1	10.540.000	%0.09	2.850.000	%0.03	4.750.000	%0.04

مصدر المعلومات: التقارير السنوية للمصارف العاملة في الأردن.

* مصاريف تأمين أخرى تشمل "مصاريف التأمين على حياة الموظفين + التأمين على الموجودات في القطاع).

الجدول (2–3) يوضح حجم العاملين في القطاع المصرفي موزعة بناءً على المؤهل العلمي (2003–2007)

السنة	إجمالي العدد	دكتوراه		ماجستير		بكالوريوس		دبلوم		توجيهي		دون التوجيهي	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
2003	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
2004	12429	17	%0.1	657	%5.3	5853	%47.1	2963	%27.9	1520	%12.4	1419	%11.4
2005	13182	19	%0.1	748	%5.6	6582	%50	2992	%22.7	1389	%10.6	1452	%11
2006	14165	24	%0.2	781	%5.5	7654	%54	2841	%20.1	1347	%9.5	1518	%10.7
2007	15065	26	%0.2	834	%5.5	8638	%57.3	2844	%18.9	1268	%8.4	1455	%9.7

مصدر المعلومات: التقرير السنوي – جمعية البنوك في الأردن (2006–2007)

(–) عدم توفر بيانات عن سنة 2003

الجدول (3-3) يوضح التطور الحاصل في حقوق المساهمين (رأس المال المدفوع + الاحتياطيات) للفترة من 2003-2007

السنة	حقوق المساهمين (رأس المال المدفوع + الاحتياطيات)	نسبة النمو
2003	1.088.600.000	0
2004	1.245.030.000	%14.3
2005	1.535.200.000	%2.3
2006	2.409.430.000	%56.9
2007	2.832.360.000	%17.5

مصدر المعلومات: البنك المركزي- الميزانية الموحدة لإجمالي البنوك المرخصة والعاملة في الضفة الشرقية، دائرة مراقبة البنوك (قسم الإحصاءات المصرفية).

*تم احتساب النسب (المؤشرات المالية من قبل الباحثة).

الجدول (4-3) يوضح التغير في عدد فروع المصارف العاملة في القطاع المصرفي وعدد المكاتب داخل السوق المحلي وفي السوق الخارجي

السنة	إجمالي عدد لمصارف العاملة	إجمالي عدد المصارف التجارية المحلية	إجمالي عدد المصارف الأجنبية العاملة	عدد المصارف الإسلامية	إجمالي عدد الفروع للمصارف العاملة	عدد الفروع المحلية في الخارج	إجمالي عدد الصراف الآلي
2003	21	14	5	2	449	124	0
2007	23	13	8	2	559	137	846

مصدر المعلومات: البنك المركزي – التقرير السنوي 2003

جمعية البنوك – التقرير السنوي 2007

الجدول(5-3) يوضح إجمالي التسهيلات لدى القطاع المصرفي وحصة كل من البنوك التجارية المحلية/ البنوك الإسلامية، البنوك الأجنبية من إجمالي التسهيلات

السنة	2003	2004	2005	2006	2007
إجمالي تسهيلات القطاع المصرفي يطرح منها:	5.033.610.000	6.003.090.000	7.559.260.000	9.613.450.000	11.157.400.000
إجمالي تسهيلات البنوك الأجنبية=	424.670.000	504.190.000	653.020.000	896.940.000	1.193.710.000
إجمالي تسهيلات البنوك المحلية (1) يطرح منها	4.608.940.000	5.498.900.000	6.906.240.000	8.716.510.000	9.963.690.000
إجمالي تسهيلات البنوك الإسلامية (2)=	591.780.000	663.180.000	762.070.000	1.034.860.000	1.188.770.000
إجمالي تسهيلات البنوك التجارية	4.017.160.000	5.432.590.000	6.144.170.000	7.681.650.000	8.774.920.000
حصة البنوك الأجنبية من إجمالي التسهيلات	8.4%	8.4%	8.6%	9.3%	10.7%
حصة البنوك المحلية من إجمالي التسهيلات	79.8%	90.5%	81.3%	79.9%	78.6%
حصة البنوك الإسلامية من إجمالي التسهيلات	11.7%	11%	10.1%	10.8%	10.7%
إجمالي التسهيلات بالعملات الأجنبية	813.800.00	887.130.000	785.790.000	929.080.000	1.024.850.000
	16.2%	14.8%	10.4%	9.7%	9.2%

مصدر المعلومات: البنك المركزي – دائرة مراقبة البنوك: الميزانية الموحدة للبنوك العاملة في الضفة الشرقية

(1)، (2): تم احتسابها من قبل الباحثة.

الجدول (6–3) يوضح إجمالي الودائع لدى الجهاز المصرفي مفصلة: بنوك تجارية، مصارف أجنبية ومصارف إسلامية ونسبة حصص كل منها إلى إجمالي الودائع لدى الجهاز المصرفي.

السنة	إجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي	ودائع لدى المصارف الأجنبية		إجمالي الودائع لدى المصارف المحلية(1)	الودائع لدى المصارف الإسلامية(2)		الودائع لدى البنوك التجارية	
		القيمة	النسبة		القسيمة	النسبة	القيمة	النسبة
2003	9.969.320.000	892.110.000	%9	9.077.210.000	1.059.810.000	%10.6	8.017.400.000	%80.4
2004	11.557.690.000	1.058.260.000	%9.2	10.499.430.000	1.212.720.000	%10.5	9.286.710.000	%80.3
2005	13.101.890.000	1.242.750.000	%9.5	11.859.140.000	1.365.660.000	%10.4	10.493.480.000	%80.1
2006	14.591.850.000	1.562.120.000	%10.7	13.029.730.000	1.594.130.000	%10.9	11.435.600.000	%78.4
2007	15.988.060.000	1.685.980.000	%10.5	14.302.080.000	1.706.920.000	%10.7	12.595.160.000	%78.9

مصدر المعلومات: البنك المركزي الأردني – دائرة مراقبة البنوك

(1)، (2): تم احتسابها من قبل الباحثة

الجدول (7-3) يوضح إجمالي الموجودات لدى القطاع المصرفي وحصة كل من البنوك التجارية المحلية/ البنوك الإسلامية، البنوك الأجنبية من إجمـــالي الموجودات

السنة	2003	2004	2005	2006	2007
إجمالي موجودات القطاع المصرفي يطرح منها:	15.097.380.000	17.287.590.000	20.552.610.000	23.753.890.000	26.344.770.000
إجمالي موجودات البنوك الأجنبية	1.358.490.000	1.559.700.000	1.903.310.000	2.404.730.000	2.736.850.000
=					
إجمالي موجودات البنوك المحلية	13.738.890.000	15.727.890.000	18.649.300.000	23.513.420.000	23.607.920.000
=					
إجمالي موجودات البنوك الإسلامية	1.691.090.000	1.838.090.000	2.117.630.000	2.585.740.000	2.752.990.000
=					
إجمالي موجودات البنوك التجارية	12.047.800.000	13.889.800.000	16.531.670.000	20.927.680.000	20.854.930.000
حصة البنوك الأجنبية من إجمالي الموجودات	%9	%9	%9.3	%10.1	%10.4
حصة البنوك المحلية من إجمالي الموجودات	%79.8	%80.3	%80.3	%88.1	%79.2
حصة البنوك الإسلامية من إجمالي الموجودات	%11.2	%10.6	%10.3	%10.8	%10.4

مصدر المعلومات: البنك المركزي الأردني – دائرة مراقبة البنوك

الجدول (8-3) يوضح مؤشرات درجة الانفتاح ومساهمة القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية

السنة	2003	2004	2005	2006	2007
1. العمق المالي*					
• عرض النقد(2)/الناتج المحلي الإجمالي%	%130	%130.6	%138.3	%141	%139
• التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص/ الناتج المحلي الإجمالي%	%74.9	%78.2	%91	%100.4	%102.3
2. المؤشرات الاقتصادية					
• معدل التضخم%	%2.1	%3.1	%3.2	%5.18	%6
• هامش الفائدة بين سعر فائدة الإقراض وسعر فائدة الإيداع	%6.17	%5.10	%4.58	%3.34	%3.3
3. درجة الانفتاح					
• الموجودات الأجنبية/ إجمالي الموجودات	%60.6	%61.8	%60	%62	%58
• المطلوبات الأجنبية/ إجمالي المطلوبات	%42.9	%42.9	%41.5	%42.2	%42.7

* تم احتساب النسب من قبل الباحثة.

تم الحصول على البيانات المستخدمة في احتساب النسب من النسب الإحصائية الشهرية (أيار 2008).

الجدول (9-3) يوضح البنوك العاملة في السوق الأردني مرتبة حسب قيمة موجوداتها (مقارنة عام 2003 مع 2007)

2003				2007		
البنك	**قيمة الموجودات**	**نسبتها من إجمالي الموجودات**		**البنك**	**قيمة الموجودات**	**نسبتها من إجمالي الموجودات**
العربي	4.596.470.000	%30.4		الإسكان	5.020.070.000	%19
الإسكان	2.020.080.000	%13.4		العربي	4.132.600.000	%15.7
الأهلي	1.302.400.000	%8.6		الأردني الكويتي	2.016.730.000	%7.6
العربي الإسلامي الدولي	975.490.000	%6.5		الأهلي	1.976.150.000	%7.5
الأردن	901.650.000	%6		الإسلامي الأردني	1.926.830.000	%7.3
القاهرة	875.650.000	%5.8		الأردن	1.455.720.000	%5.5
الأردني الكويتي	717.690.000	%4.7		القاهرة	1.319.250.000	%5
الاتحاد	392.720.000	%2.6		الاتحاد	1.068.090.000	%4.1
الإسلامي الأردني	385.530.000	%2.6		المال الأردني	939.640.000	%3.6
الاستثمار العربي	376.010.000	%2.5		الأردني للاستثمار والتمويل	695.700.000	%2.6
الأردني للاستثمار والتمويل	366.960.000	%2.4		الاستثمار العربي	636.780.000	%2.4
المؤسسة العربية المصرفية	335.430.000	%2.2		العربي الإسلامي الدولي	614.285.000	%2.3
المال الأردني	309.020.000	%2		المؤسسة العربية المصرفية	601.180.000	%2.3
التجاري الأردني	116.990.000	%0.8		التجاري الأردني	549.260.000	%2.1
سوسيتة جنرال	66.800.000	%0.4		سوسيتة جنرال	222.580.000	%0.6
إجمالي تسهيلات المصارف الأجنبية	1.358.490.000	%9		إجمالي تسهيلات المصارف الأجنبية	2.736.850.000	%10.4

مصدر المعلومات: التقارير السنوية للمصارف العاملة في الأردن

الجدول (10-3) يوضح التغير في ترتيب المصارف العاملة في القطاع المصرفي الأردني على أساس حجم الودائع (مقارنة عام 2003 مع 2007)

2003				2007		
البنك	**حجم الودائع**	**نسبتها من إجمالي ودائع القطاع**		**البنك**	**حجم الودائع**	**نسبتها من إجمالي ودائع القطاع**
العربي	2.798.010	%28.1		العربي	4.076.800.000	%21.9
الإسكان	1.526.550.000	%15.3		الإسكان	3.500.700.000	%15.6
الأهلي	1.011.110.000	%10.4		الأردن	1.146.570.000	%7.2
القاهرة	740.480.000	%7.4		الأهلي	1.242.730.000	%7.8
الأردن	688.550.000	%6.9		الأردني الكويتي	1.093.960.000	%6.8
الأردني الكويتي	435.920.000	%4.4		القاهرة	994.860.000	%6.2
الاتحاد	322.670.000	%3.2		الاتحاد	728.930.000	%4.5
العربي الإسلامي الدولي	315.640.000	%3.1		الإسلامي الأردني	595.670.000	%3.7
الأردني للاستثمار والتمويل	277.130.000	%2.8		المال الأردني	482.310.000	%3
الإسلامي الأردني	236.800.000	%2.4		العربي الإسلامي الدولي	444.120.000	%2.7
الاستثمار العربي	209.860.000	%2.1		الأردني للاستثمار والتمويل	398.600.000	%2.5
المؤسسة العربية المصرفية	194.210.000	%1.9		المؤسسة العربية المصرفية	367.630.000	%2.9
المال الأردني	173.080.000	%1.7		التجاري الأردني	341.950.000	%2.1
التجاري الأردني	95.500.000	%0.9		الاستثمار العربي	331.780.000	%2
سوسيتة جنرال	51.700.000	%0.5		سوسيتة جنرال	99.360.000	%0.6
إجمالي تسهيلات المصارف الأجنبية	892.110.000	%8.9		إجمالي تسهيلات المصارف الأجنبية	1.685.980.000	%10.5

مصدر المعلومات: التقارير السنوية للمصارف العاملة في الأردن

الجدول (11-3) يوضح التغير في ترتيب المصارف العاملة في القطاع المصرفي على أساس حجم التسهيلات (مقارنة عام 2003 مع 2007)

2003				**2007**		
البنك	**حجم التسهيلات**	**نسبتها من إجمالي تسهيلات القطاع**		**البنك**	**حجم التسهيلات**	**نسبتها من إجمالي تسهيلات القطاع**
العربي	1.360.700.000	%27		العربي	2.707.650.000	%24.2
الإسكان	628.040.000	%12.4		الإسكان	1.936.250.000	%17.3
الإسلامي الأردني	450.210.000	%8.9		الأردني الكويتي	1.127.480.000	%10.1
الأهلي	429.050.000	%8.5		الأردن	738.170.000	%6.6
الأردن	356.240.000	%7		الأهلي	733.710.000	%6.5
الأردني الكويتي	318.210.000	%6.3		الإسلامي الأردني	692.530.000	%6.2
القاهرة	282.260.000	%5.6		القاهرة	539.390.000	%4.8
العربي الإسلامي الدولي	186.470.000	%3.7		المال الأردني	497.410.000	%4.5
المال الأردني	179.750.000	%3.5		الاتحاد	465.420.000	%4.2
الاتحاد	175.660.000	%3.4		العربي الإسلامي الدولي	323.460.000	%2.9
المؤسسة العربية المصرفية	128.210.000	%2.5		الأردني للاستثمار والتمويل	300.670.000	%2.7
الأردني للاستثمار والتمويل	122.850.000	%2.4		التجاري الأردني	294.940.000	%2.6
الاستثمار العربي	73.080.000	%1.4		المؤسسة العربية المصرفية	267.110.000	%2.4
التجاري الأردني	68.900.000	%1.3		الاستثمار العربي	238.350.000	%2.1
سوسيتة جنرال	31.200.000	%0.6		سوسيتة جنرال	101.142.000	%0.9
إجمالي تسهيلات المصارف الأجنبية	424.670.000	%8.4		إجمالي تسهيلات المصارف الأجنبية	1.193.710.000	%10.7

مصدر المعلومات: التقارير السنوية للمصارف العاملة في الأردن

الجدول (12-3) يوضح بعض المؤشرات المالية العاكسة للوضع المالي للقطاع المصرفي

المؤشر*	2003	2004	2005	2006	2007
• معايير السيولة:					
o النقد/ إجمالي الموجودات	%48	%45.3	%43.3	%39	%38
o النقد/ إجمالي الودائع	%72.6	%67.8	%67.6	%63.5	%62.5
o الموجودات السائلة/ إجمالي الموجودات	%86.2	%84.1	%80	%77.5	%79.7
o الموجودات السائلة/ إجمالي الودائع	%130.5	%125.8	%125.5	%126.5	%131.4
• معايير هيكلية:					
o الديون/ إجمالي الموجودات	%71.5	%77.5	%71.4	%68.6	%67.4
o حقوق الملكية/ إجمالي الموجودات	%7	%7.7	%8.3	%11.1	%11.5
o الودائع/ حقوق الملكية	%942	%873	%763	%554	%527
o الودائع/ إجمالي الموجودات	%66	%66.8	%63.7	%61.4	%60.7
o التسهيلات/ إجمالي الموجودات	%33	%34.7	%36.8	%40.5	%42.3
o التسهيلات/ حقوق الملكية	%476	%454	%440	%365	%368
o الموجودات الثابتة/ إجمالي الموجودات	%1.5	%1.4	%1.3	%1.1	%1.2
o الاستثمارات والودائع/ إجمالي الموجودات	%79	%80	%77.2	%75.3	%74.8
o التسهيلات/ إجمالي الودائع	%50.5	%51.9	%57.7	%65.9	%69.8
• معايير الربحية:					
o العائد/ إجمالي الموجودات	%0.5	%0.8	%1.4	%1.6	%1.6
o العائد/ حقوق الملكية	%7.8	%11.7	%16.6	%14.5	%14.1

استخدمت القيم المدونة في الميزانية الموحدة لإجمالي البنوك المرخصة والعاملة في الضفة الشرقية، البنك المركزي-دائرة مراقبة البنوك (قسم الإحصاءات المصرفية).

*تم احتساب النسب (المؤشرات المالية من قبل الباحثة).

الجدول (13-3) يوضح مكاسب القطاع المصرفي من السوق الخارجي (2003 مقابل 2007)

السنة	إجمالي الودائع لغير المقيم	إجمالي التسهيلات لغير المقيم
2003	63.180.000	174.400.000
2007	1.751.360.000	237.980.000

مصدر المعلومات: البنك المركزي – دائرة مراقبة البنوك قسم إحصاءات البنـــوك- الميزانيـــة الموحدة لإجمالي المصارف المرخصة والعاملة في الضفة الشرقية.

الجدول (14–3) يوضح النمو الحاصل في عدد عملاء القطاع المصرفي في الطلب على الإيداع كنموذج للطلب على خدمات القطاع المصرفي

السنة	عدد عملاء القطاع المصرفي/ تسهيلات		عدد عملاء القطاع المصرفي من الأفراد		عدد عملاء القطاع المصرفي في الشركات	
	العدد	نسبة النمو	العدد	نسبة النمو	العدد	نسبة النمو
2003	2183060	–	2228517	–	45457	–
2004	2291680	%4.9	2333831	%4.7	42151	%7.2–
2005	2449230	%6.9	2495153	%6.9	45923	%8.9
2006	2633194	%7.5	2699879	%8.2	66685	%45.2
2007	3051610	%15.9	3173142	%13.9	121532	%82.2

مصدر المعلومات: البنك المركزي – دائرة مراقبة البنوك

الجدول (15-3) يوضح النمو الحاصل في سوق الطلب للقطاع المصرفي

السنة	عدد السكان(1)	نسبة النمو	عدد الشركات الجديدة المسجلة(2)	نسبة النمو	عدد المقيمين غير أردنيين لغرض العمل	نسبة النمو
2003	5.230.000	-	5081	-	148551	-
2004	5.350.000	%2.3	6532	%28.6	218756	%47.2
2005	5.473.000	%2.3	7706	%18	260357	%19
2006	5.600.000	%2.3	8653	%12.3	289724	%11.3
2007	5.723.000	%2.3	7962	%7.9-	313962	%8.4

مصدر المعلومات: الإحصاءات العامة.

دائرة مراقبة الشركات – التقرير السنوي (2003-2007).

الجدول (16-3) يوضح إجمالي حجم التداول وأحجام التداول مصنفة قطاعيا في الـــسوق الأول والثاني

السنة	إجمالي التداول	التغير	مالي	خدمات	صناعة
2003	-	-	-	-	-
2004	3.790.000	%105.8	2.400.000	380.000	1.010.000
2005	16.870.000	%344.8	13.200.000	1.200.000	2.470.000
2006	14.210.000	%15.7-	11.570.000	940.000	1.200.000
2007	12.350.000	%13-	8.750.000	1.680.000	1.680.000

مصدر المعلومات: التقرير السنوي لبورصة عمان (2003-2007).

الجدول (17-3) يوضح التغير في الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية موزعا حسب القطاعات

السنة	عام(1)	التغير	المالي	الخدمات	الصناعة
2003	1762	%61.5	2102	1269	1590
2004	2730	%54.9	3511	1762	2345
2005	4260	%56.1	6734	2259	2816
2006	3014	-%29.3	4486	1833	2372
2007	3675	%21.9	-	-	-

مصدر المعلومات: التقرير السنوي – بورصة عمان 2006

(1) إغلاق عام (1999=1000).

الجدول (18-3) يوضح حصة ودائع قطاع التأمين لدى القطاع المصرفي من إجمـــالي ودائـــع القطاع

السنة	إجمالي ودائع قطاع التأمين	نسبتها من إجمالي الودائع
2003	–	–
2004	91.790.000	%0.8
2005	92.890.000	%0.71
2006	132.830.000	%0.9
2007	134.557.000	%0.84

مصدر المعلومات: التقرير السنوي لهيئة التأمين 2006-2007

الجدول (19-3) يمثل العمق المالي للاستثمارات الخاصة بقطاع التأمين في الاقتصاد الأردني

السنة	إجمالي الاستثمارات	النسبة إلى GDP
2003	214.200.000	%3
2004	265.020.000	%3.3
2005	410.060.000	%4.6
2006	408.010.000	%4.1
2007	405.358.000	%3.6

مصدر المعلومات: التقرير السنوي لهيئة قطاع التأمين (2005-2006).

الجدول (20-3) يوضح القيمة المضافة لكل من قطاع الاتصالات والنقل والتخزين للاقتــصاد الأردني في عامي 2003، 2007 (بأسعار السوق الجارية)

السنة	حجم الناتج من القطاعات	نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي
2003	1.015.600.000	%14
2007	1.677.200.000	%14.9

مصدر المعلومات: دائرة الإحصاءات العامة

الجدول (21-3) يوضح النمو الحاصل في انتشار المنافسة للمصارف العاملة في القطاع المصرفي

الجهة المنافسة	2003	2004	2005	2006	2007
عدد مؤسسة الإقراض الزراعي	22	22	21	24	21
عدد فروع بنك الإنماء الصناعي	5	5	5	4	4
عدد شركات الصرافة داخل عمان	42	45	51	59	105

مصدر المعلومات: النشرة الإحصائية الشهرية – البنك المركزي (أيار 2008)

Jordanian Banking Sector Competitiveness Environment (2003-2007)

Prepared By:
Ola Mohammad Ali Al-Halah

Supervised By:
Dr. Bashir Al-Zu'bi

Asst. Supervisor:
Dr. Idrees Al-Jarah

Abstract

Jordanian Banking Sector Competitiveness Environment has witnessed significant advances in the current decade; therefore, this study is conducted to assess Jordanian Banking, Competitiveness environment through adapting "Diamond Theory" as hypothesis of Michael Porter.

Comprehensively, Jordanian Banking Sector Competitiveness Environment has been assessed based on all elements of the said hypothesis through analyzing the results of relevant environmental and financial indicators that were adopted in this study to conclude that Jordanian Banking Sector Competitiveness Environment has computational potential reflected in the ability of active local Banks to stand against external competition in the targeted study duration (2003-2007) through computational markets share, and the capability of the sector to attract direct investments on the one hand, and to achieve effective role in enhancing sustainable growth in the Jordanian economy in general on the hand.

This study explored several attributes that contributed to the said findings among which are the following:

Significant improvement in Banking sector specific production factors indicators adopted in this study; improvement of Banking sector organizational and strategic structure; improvement in demand market indicators; improvement in Banking supporting sectors (Insurance sector, communication and technology sector, Amman Financial Market); positive measures adopted by the government of Jordan represented by Central Bank of Jordan, economic and investment polices related to the demand market specific environment development that lead to improve the adopted the demand market indicators; the growth in the size of Banking sector contribution to GDP through the increasing facilities granted to the private sector; and finally, the growth of Banking sector contribution to the development process through spending more to support the institution of education, scientific research and vocational training on the one hand, and to train and develop Banking staff on the other hand.